الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية
رقم : .....

ميدان : العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع : العلوم التجارية
تخصص : مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: شنن كمال

تحت عنوان

سبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018)

دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX بالمحمدية (الجزائر العاصمة)

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة) : سعودي نجوى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
الأستاذ (ة) : روازقي محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ (ة) : مخوخ رزيقة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي و أبي

و

إخوتي و أخواتي

و

زوجتي وأولادي

و

إلى كل أصدقائي وصديقاتي

شنن كمال

كلمة شكر

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن
تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما
ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني واحترامي
للأستاذ المشرف الدكتور : روازقي محمد على كل ما
قدمه لي من يد العون والآراء القيمة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة
على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة المسيلة عبر مختلف مراحل الدراسة.

شنن كمال

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	II
كلمة شكر	III
فهرس المحتويات	IV-VI
فهرس الجداول	VII-IX
فهرس الأشكال	X-XI
مقدمة	(أ- ه)
الفصل الأول:الإطار النظري لترقية التجارة الخارجية	**5**
تمهيد	6
المبحث الأول: التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية	7-9
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	9 -16
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأثارها على الإقتصاد	16 -20
المبحث الثاني: آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر	21
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية	21-24
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لترقية التجارة الخارجية	24 -26
المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية	27-30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر – الفترة 2010–2018	32
تمهيد	33
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	34

المطلب الأول: آثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات	**34 -40**
المطلب الثاني: آثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات	**41-45**
المطلب الثالث: آثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري	**46 -51**
المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX	**52**
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	**52 -57**
المطلب الثاني: أهم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	**58 -69**
المطلب الثالث: نموذج عن شركة جزائرية منخرطة مع الوكالة (مجمع صيدال)	**70 -75**
خلاصة الفصل الثاني	**76**
الخاتمة	**78 -81**
قائمة المراجع	**83 -86**
الملخص	**87**

فهرس

الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نظرية الميزة المطلقة	10
02	نظرية المزايا النسبية	11
03	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2010-2018)	34
04	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	36
05	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990- 2010- 2018	37
06	الشركاء الإقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018	38
07	إجمالي الصادرات السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	39
08	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2010-2018)	41
09	التركيبة السلعية للواردات الأساسية الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	44
10	الشركاء الإقتصاديين في مجال الإستيراد لسنة 2018	45
11	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2018)	46
12	ملخص الميزان التجاري لسنتي (2015-2016)	48
13	ملخص الميزان التجاري لسنتي (2016-2017)	48
14	ملخص الميزان التجاري لسنتي (2017-2018)	49
15	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2018)	49
16	ميزان التجارة السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	51
17	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	57
18	مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعرض في مختلف القطاعات	59
19	المبيعات المحققة من طرف مؤسساتنا	60
20	الصادرات من نصف المنتجات لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين	62
21	الصادرات من الغذاء لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين	63
22	الصادرات من المواد الخام لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين	65
23	الصادرات من سلع المعدات الصناعية لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين	66

24	الصادرات من سلع الإستهلاك الغير غذائية لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين	67
25	أهم المنتجات من الصناعات الغذائية المصدرة نحو موريتانيا لسنة 2017	68
26	أهم منتجات الصناعات المصدرة نحو موريتانيا لسنة 2017	69
27	الهيكل التنظيمي للمجمع	72
28	تطور إنتاج مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2014	74
29	تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2014	75

فهرس

الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2010- 2018)	35
02	تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2010-2018)	42
03	تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال السنوات (2010-2018)	43
04	تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2010-2018)	47
05	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2018)	50

مقدمة

مقدمة

شهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة بإتجاه إطلاق قوى السوق، و تحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها، وإزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية، وقد تدعم ذلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الإقتصادية، قد ألقت بظلالها على إقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية إنتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول ، بالإضافة إلى إعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وإنتهاج آلية السوق، وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات بالإعتماد على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة والتكنولوجيا وإنعدام الرسوم الجمركية.

وبما أن الجزائر جزء من هذا المحيط فقد عملت على تنمية وترقية تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الإندماج الدولي وقد تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر بحجة الإنفتاح على الخارج لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وإزالة التشوهات البنيوية العالقة بالاقتصاد الوطني في جانبيه الداخلي والخارجي والجزئي والكلي، وهذا ما يتجلى من خلال الترسانة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو في ظل نظام منفتح لضمان عملية النجاح في التنمية الإقتصادية وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تنعكس سلبيا على أسعار المحروقات.

الإشكالية:

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الإقتصادية الدولية و كذلك في تطوير قطاع الصادرات، و مع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الإندماج العالمي خصوصا للجزائر ومع إنتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه ، أمام هذا الوضع نطرح الإشكال الآتي:

– ما هو دور آليات دعم التجارة الخارجية في تنمية الجزائر خارج المحروقات ؟

الأسئلة الفرعية:

1– ما هي الإجراءات والإصلاحات التي إنتهجتها الدولة الجزائرية لترقية وتفعيل الصادرات خارج المحروقات؟

2– هل سجلت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تطورا إيجابيا خلال الفترة 2000– 2018؟

3– ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010–2018) ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات التالية:

1- لا تقتصر ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على منح الإمتيازات أ والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعدها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية ومنظومة إدارية كفأه.

2- لم تسجل الصادرات خارج المحروقات تطورا إيجابيا خلال الفترة (2010- 2018).

3- ما زالت التجارة الخارجية في الجزائر تعاني من التبعية لقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات الجزائرية.

أسباب اختيار البحث:

1- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الإقتصادية الدولية.

2- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.

3- تعتبر هذه الدراسة جوهر انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات بإتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الإرتباط بالبترول.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على سبل وآليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

2- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة إنهيار أسعار البترول.

3- إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

4- معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

5- رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الإقتصاد الجزائري على التصدير.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية ، و خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للإمتيازات التي يقدمها، أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

صعوبات البحث:

1- الوضعية المزرية للمكتبة و البيروقراطية التي تعيق الطالب للحصول على الكتب.

2- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات ما ألزمنا وقت أكبر.

3- قلة الأرقام والإحصائيات، والتضارب الكبير في الإحصائيات بإختلاف مصادرها.

حدود الدراسة :

دراسة في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية خلال الفترة (مارس- جوان 2019).

منهج البحث:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ، وإستخدام المنهج التحليلي عند إبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مع الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الدراسات السابقة : تناول البحث في هذا الموضوع عدة دراسات أهمها :

- دراسة بن لحرش صراح **" تشجيع الصادرات خارج المحروقات "** جامعة أم البواقي 2013.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (منشورة)، ولقد حاولت الباحثة من خلالها إبراز إمكانية تحول الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد منتج ومصدر، بالتطرق على أهم الإجراءات والسياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لاحظت أنها تبقي غير كافية، لأن كل الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تتخذ قرارا صارما يحد من إستنزاف إيرادات المحروقات، فهذه الإيرادات تساعد السلطة على حل كل المشاكل الإقتصادية والسياسية وخاصة الإجتماعية، وبالتالي ستبقى الجزائر تسير بنفس هذه الوتيرة إلى غاية إنتهاء الريع النفطي.

وخلصت إلى اقتراح جملة من الاقتراحات تعتبر ضرورية لترقية قطاع التصدير.

– دراسة إيزام خالد : **ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (الإجراءات، الوسائل، الأهداف)**، جامعة وهران 2004.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير(غير منشورة)، ولقد حاول الباحث من خلالها إبراز توجه سياسة التصدير من خلال المبادلات الهادفة لترقية الصادرات خارج المحروقات كأهم الوسائل والإجراءات المطروحة ، من خلال برنامج إنعاش وترقية هذه الصادرات من قبل الدولة ، إلا أنه لاحظ أنها تبقي غير كافية وهذا نظرا لنقص بعض الجوانب الإقتصادية والتي تعتبر ضرورية ومكملة ، وخلص إلى إقتراح جملة من الإقتراحات تعتبر ضرورية لترقية قطاع التصدير.

– دراسة حمشة عبد الحميد: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –** جامعة بسكرة 2013.

هذه الدراسة هي رسالة ماجستير (منشورة)، ولقد حاول الباحث من خلالها إبرازالدور الذي يلعبه تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، وتطرق إلى مختلف الإجراءات والوسائل التي تؤدي بدورها إلى فتح المجال أمام المنتوجات الجزائرية والنهوض بالجانب التصديري خارج المحرقات، إلا أنه لاحظ أنها أن صادرات المحروقات في تنامي مستمر وتبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية بنسبة لا تتعدى 03 %، وخلص إلى إقتراح جملة من الإقتراحات التي تعتبر ضرورية لترقية قطاع التصدير.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تمت خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد إنهيار أسعارالبترول في منطقة الدول العربية والجزائر خصوصا مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

هيكل البحث:

لقد قسمنا موضوعنا هذا إلى فصلين:

الفصل الأول: الجوانب النظرية للتجارة الخارجية، حيث حاولنا إبراز التجارة الخارجية في المبحث الأول من خلال تعريف وأهمية التجارة الخارجية، كما تعرضنا في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها وأثارها على الإقتصاد.

أما في المبحث الثاني فتناولنا أليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال دراسة الإطار القانوني والتنظيمي و المؤسساتي وكذا الإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للبحث جاء بعنوان تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال دراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات وعلى الواردات، وكذا أثرها على الميزان التجاري.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجاكس في المطلب الأول والثاني منه، والمطلب الثالث فكان لنموذج عن شركة منخرطة مع الوكالة وهي مجمع صيدال.

الفصل الأول:

الإطار النظري لترقية التجارة الخارجية

تمهيد

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل في العوائق التجارية والركود الإقتصادي مما أدى إلى ظهور إتفاقية بريتون وودز، التي دعت إلى ضرورة بلورة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة، من خلال الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع والخدمات و عناصر الإنتاج.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والإتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع بإعتباره من أهم محددات النمو الإقتصادي، وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الإقتصادية.

ومن هذا المنطلق تطرقنا إلى هذا الفصل الذي تناولنا في:

المبحث الأول منه التجارة الخارجية التي بينا فيها تعريف وأهمية التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لقيامها والعوامل المؤثرة فيها و أثارها على الإقتصاد.

والمبحث الثاني آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر التي تعرضنا فيها إلى الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي لترقية التجارة الخارجية وكذا الإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية .

المبحث الأول:التجارة الخارجية

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي وذلك راجع إلى إحتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الإقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها و بين دول أخرى والذي يربط الدول ببعضها البعض، وبالتالي نشوء نوع من التكامل والتقارب الإقتصادي فيما بينها، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث يتمثل المطلب الأول في مدخل للتجارة الخارجية و يضم التعريف و الأهمية ، والمطلب الثاني وهو لنظريات التجارة الخارجية.

أما المطلب الثالث فهو للعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية و أثار على الاقتصاد.

المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية

يتناول هذا المطلب التعريف بالتجارة الخارجية و أهميتها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

– تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في إنتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال.

إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.[1]

– كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[2]

– عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر

---

[1]– موسى سعيد مطروآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، الطبعة 1،الأردن 2001 ، ص 13– ص14.

[2]– سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993 ص36.

[3]– حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، 1996 ، ص18.

حاجات ممكنة و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (إقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها -- تساعد في توسيع القدرة التسويقية، عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

– وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]

– تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم و نمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهرالتجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصديرإلى الخارج، أما أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، وبالتالي يقل مستوى الإستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية

وتقل الإستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الإقتصادية، ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من

[1]– رشاد العصار وأخرون، **التجارة خارجية**، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص13– ص14 .

السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة إنفتاح الإقتصاد الوطني.[1]

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} \times 100$$

حيث : **M** الواردات

X الصادرات

PIB الناتج المحلي الخام

إلا أن هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطورأو التخلف الإقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة وعموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الإقتراض لتمويل وارداتها، غيرأن هذا لا يعني أن النمو الإقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الإستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الإستيرادية.

كما أنه يمكن قياس مدى إعتماد البلد على الإستيراد من العالم الخارجي بالمؤشر التالي.[2]

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{M}{PIB}$$

إلا أن هذا المؤشر لا يعكس أهمية أو خطر التجارة الخارجية لأن زيادة الإستيراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل بمعدل أسرع مما يحدث في إقتصاد مغلق وهذا يرجع إلى طبيعة هذه الواردات.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الإقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض الآخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية

.

[1]- Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, Armand colin, France, 1996, P84.

[2]– عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر 1988 ص 109.

الفرع الأول : النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.

1- نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي و كيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي إعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الإعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم :(01) نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا / و	200 سا / و
أسبانيا	100 سا / و	90 سا / و

المصدر : سامي عفيف حاتم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص111.

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

وأنتقدت بحيث فيما لولم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج.[1]

2- نظرية النفقات النسبية

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين. ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.[2]

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية، وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة

[1]- سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر، 2003 ، ص111.

[2]- السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2009 ، ص30.

نسبية أقل وإستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى[1]، بالإعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وإعتمد على عدة فرضيات أساسية هي:[2]

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية بإعتباره أهم مساهم فيها حيث إعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:[3]

- وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي، العمل، العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد إستخدم دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02) يوضح نظرية المزايا النسبية

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	**120**	**100**	**1 ملابس = 1.2 قمح**
الولايات م الأمريكية	**80**	**90**	**1 ملابس = 0.88 قمح**

المصدر : محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود و البنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص346 .

ومن المثال السابق يمكن الإستنتاج أن و. م .أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و،م،أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فإن الو. م .أ تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا

[1]– سامي عفيف حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، مصر، 2000، ص24.

[2]– محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص39.

[3]– رشاد العصار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص21– ص31.

حيث تتخصص في إنتاج الملابس وهذه الطريقة سوف تحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين: [1]

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

وقد تم إنتقاد هذه النظرية من خلال ما يلي:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها. [2]
- وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الإنتقادات تتميز بتحليل سليم و متماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

3- نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[3]

الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

[1]- محمد عبد العزيز مصطفى شيحة ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، مصر ، بدون سنة ، ص 346.

[2]- سامي عفيف حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير** ، الدار المصرية الطبعة الثانية ، مصر ، 1993 ، ص 104.

[3]- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2004 ، ص 10- 36.

1- نظرية هكشر وأولين:

إن نظرية هكشر وأولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع إختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:[1]

- إعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لإختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية.
- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم ، الأمر الذي يترتب عليه إستبعاد دور البحوث والتطوير.
- إستبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- عدم قدرته على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

2- لغز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر وأولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو.م.أ وجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف، أي عامل نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم.[2]

الفرع الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

إجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها، والإقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الإقتصادي بضرورة التقصي والبحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة وإتفاقا مع التطبيق السائد.

---

[1]- سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 141- 150.

[2]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص59- 62.

1- نظرية الطلب النموذجي (ليندر)Linder :

أ – تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية:

يرى ليندر أن تغيير التجارة الدولية بإختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة ، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لايعني أن إختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات الفعلية ، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية ، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة .[1]

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الإحتكارية.
- الإختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.

ب – الطلب النموذجي عند ليندر:

إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بإزدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير

[1]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو إمتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية. [1]

2- فرنون ودورة المنتج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:[2]

أ – مرحلة الإنتاج : يبدأ تصنيع المنتوج في الو،م،أ وذلك لإرتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

ب- بدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى إنتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في إستيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ت- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب إنخفاض مستويات الأجور فيها رغم إرتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.[3]

فنجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

3- نظريات إقتصاديات الحجم

تشكل نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط إقتصاديات الحجم، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة

[1]- جمال الدين لعويسات، **العلاقة الاقتصادية الدولية**، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص35.

[2]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]- محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 1986، ص 101.

لإنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع) السلع الإستهلاكية (والمنتجات النصف المصنعة) السلع الوسيطية وبين الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير (والدول الصناعية الكبيرة) ذات سوق داخلي كبير.

ومن هنا يمكن القول أن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[1]

4- نظرية الفجوة التكنولوجية :

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الإختراع أو التجديد تتمتع بالإحتكارالمؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع إعتيادية.[2]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وآثارها على الإقتصاد

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة وإتجاه التجارة الخارجية كما أن هذه الأخيرة تلعب دور المؤثر على الإقتصاد ولهذا يجب أن نقوم بمعرفة كيف تؤثر و تتأثر التجارة الخارجية.

الفرع الأول : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة وإتجاه التجارة الدولية نذكر منها :[3]

1- مستوى التنمية الإقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخرالإقتصادي لدولة مايجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2-أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي :

هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن

---

[1]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2]- سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص232-237.

[3]- عبد الباسط عبد الوفاء، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، مصر، 2000، ص14.

للطلب الإستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع، أما عن الإقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على إستهلاكها من جهة أخرى.

3- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول : تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد وتزداد أهميتها بإعتبارها منتجة لهذه المواد أو إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]

4- حجم الدولة:الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5- العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

6- تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .[2]

7- التجارة و نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة حيث أن إنخفاض نفقاته تؤثر في إنخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزز قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل. [3]

8- الشركات المتعددة الجنسيات: نتاج لقوى إحتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها إنعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

الفرع الثاني: أثار التجارة الخارجية على الإقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والإقتصاد، ولها أثار حاسمة عليه بإعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال أثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للإقتصاد وهي كما يلي:

---

[1]- محمد دياب ، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، لبنان 2010 ، ص14.

[2]- زينب حسين عوض الله ، **نظرة عامة على بعض القضايا** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1998 ، ص 63-68.

[3]- مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ن لبنان ، 1996 ، ص82.

1- النمو الإقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية إرتباطا وثيقا بالتنمية الإقتصادية وخططها، فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي بإعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الإقتصاد حسب التعبير الكيتريInjection.[1]

للصادرات دور كبير في النمو الإقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الإقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الإقتصادي وهي بمثابة عملية تسرب إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الإستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه.[2]

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها، خاصة الطبيعية والبشرية و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب إقتصادها.

2-الدخل القومي:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه ، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج.

---

[1] - Henri Guitten et Gérard Bramoulle " , **Economie politique**, Paris, Dalloz, 1984, p110

[2] - عادل احمد حشيش ، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالإستهلاك كلاهما يجر طلبا على السلع، أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال الإستيراد، ويدخل في البنية التحتية للإقتصاد ومن هنا يعتبر الإستيراد كالإدخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار

أو

الدخل القومي=الإنفاق المحلي(الاستهلاك المحلي+الاستثمار المحلي)+الإنفاق الحكومي+الصادرات–الواردات.[1]

والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه :هو إلى أي مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى أي مدى ينقص بزيادة وارداته؟

يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الإستهلاك وزيادة أخرى في الإدخار وزيادة ثالثة في الإستيراد.

3- إستغلال الموارد:

تمكن التجارة الخارجية من إستغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة إقتصادية فادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4- توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الإجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول

[1]- عادل احمد حشيش ، أسامة محمد الفولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

الصناعية والدول المتخلفة، وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والإستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة، فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين إستغلال مواردها وتنمية إقتصادياها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الإستيراد.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والإستيراد و الإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك....

وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

المبحث الثاني:آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت الأعمال الجزائرية تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الإقتصادية منها ، حيث قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف إلى إصلاح وترقية تجارتها الخارجية، وهذا تحسبا لمزيد من الأزمات التي قد تقع فيها الجزائر نتيجة إنهيار أسعار البترول ومن هذا المنطلق قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب وهي :

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فكان لدراسة الاطار المؤسساتي لترقية التجارة الخارجية والمطلب الثالث فقد كان للإستراتيجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية التجارة الخارجية

تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات، وذلك من خلال جملة من التسهيلات في الجوانب المالية والضريبية والجمركية من حيث ما يلي :

الفرع الأول: التسهيلات المالية

بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملة تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات ، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات ، أما فيما يخص البنوك التجارية فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات .[1]

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا، عبر إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير وإستيراد السلع ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير إستيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف، ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة % 50 من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.[2]

---

[1]- نقلا عن الموقع الإلكتروني تاريخ الاطلاع 2019/02/20 -http://www.min commerce.dz.

[2]– حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012 /2013 ، ص 97 .

ومع إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل ومنح 5 دينار لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير.[1]

الفرع الثاني: التسهيلات الجبائية

يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وذلك فيما يتعلق بالضريبة على النشاط المهني (TAP) الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على أرباح الشركات ، (IBS) وتتمثل الإمتيازات الممنوحة للمصدرين في :[2]

أولا- الإعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- **الضريبة على النشاط المهني (TAP):** لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناءا عليه الضريبة على النشاط المهني(TAP) عائدات عمليات البيع، تكاليف النقل، والوساطة المتعلقة بالبضائع أو السلع الموجهة للتصدير مباشرة.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS)** : تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الإستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقد يم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر، كما لا تشمل الإستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ثانيا- الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA) والمتعلق بعمليات البيع عند للتصدير:** تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات.

[1] -www.algex.dz تاريخ الاطلاع : (2019/03/20) سا:14:30

[2] -www.algex.dz تاريخ الاطلاع : 2019/03/20

– **عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA):** المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

– **إسترجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA):** يمكن الإستفادة منه فيما يتعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.[1]

الفرع الثالث: التسهيلات الجمركية:

لقد عرف النظام الجمركي إبتداء من صدور قانون النقد والقرض تعديلات هامة في أحكامه، وهي تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لإقتصاد السوق، والتي من بين أهدافها العمل على تدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية، وذلك من أجل تشجيع صادراتنا خارج المحروقات، وفي هذا الصدد نذكر أهم الإجراءات المتخذة .[2]

القبول المؤقت : ويقصد به النظام الجمركي، الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي للبضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة ، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الإقتصادي خلال مدة بقاء البضائع تحت نظام القبول حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي أستوردت من أجلها.

إعادة التموين بالإعفاء : ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند إستيراد بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.

نظام التحسين عند التصدير: وهنا يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا ، بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج وذلك بهد ف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.

نظام التصدير المؤقت: حيث يساعد المصدريين على المشاركة في المعارض الدولية، وإرسال عينات تجارية وذلك عن طريق ATA وهي الوثيقة الجمركية المستخدمة لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الإتفاقية بهذا الشأن.

الفرع الرابع: تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة

إن تخلي الجزائر على نهجها الإقتصادي المخطط مركزيا بعد فشلها في تحقيق التنمية وإتباعها لنهج إقتصاد السوق حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة والتي تحتاج إلى مرحلة إنتقالية تلعب فيها المؤسسات

[1] -www.algex.dz تاريخ الاطلاع : 2019/03/20

[2] – حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص98 .

النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها والتي يكون فيها لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة المحلية دورا محوريا، حيث يكون من بين الأهداف التي تصبو إليها الدولة من وراء ذلك هو تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

أولا: تحرير التجارة الخارجية

في أعقاب أزمة النفط لسنة 1986 والتي أفرزت إختلالات عميقة في الإقتصاد الوطني والذي من بينه الإنخفاض الكبير في قيمة الصادرات الوطنية، مما دفع بالجزائر إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الإحتكار، وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية توحي أنه لامجال للإنغلاق والإعتماد على قطاع أحادي وغلق المجال أمام القطاع الخاص، حيث كان من بين الأهداف التي تصبو إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للإقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية هي تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة إستخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي وتخفيض التكاليف، وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.[1]

ثانيا: تخفيض قيمة العملة

وقد شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري. حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذ التعديلات أدى إلى عجز الحساب الخارجي للدولة ، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات، والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيق لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.[2]

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لترقية التجارة الخارجية

أنشأت السلطات العمومية بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شأنها خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات سواء في مجال التمويل أو التحويل أو التسويق أو التأمين.

[1] – عوادي مصطفى، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، 2018/2017 ص8.

[2] – بلقة إبراهيم، **أليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف 2009 2008/ص 164.

الفرع الأول: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس 1996، تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الصعيد الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية الآتية:[1]

– تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الإقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الدولية.

– إنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الإقتراحات بتسهيل عمليات التصدير، وكذا إبرام إتفاقيات ثنائية مع الفرقة (اللجان التقنية).

الفرع الثاني :الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–174 المؤرخ في 12جوان 2004م

وتعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والإندماج الدولي، كما تعمل تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين.[2]

الفرع الثالث: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

تم إنشاء الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل

تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج.

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1996/16 الصادرة بتاريخ: 03 مارس 1996 ص 11.

[2]– الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 39 /2004 الصادرة بتاريخ: 12 جوان 2004.

الفرع الرابع: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX)

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير هي عبارة عن مؤسسة إقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الإجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض" أونافكس "والتي أنشأت في سنة 1971، وتتمثل مهامها الرئيسة فيما يلي : [1]

- تنظم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
- قوانين وترتيبات التصدير لإعانة المتعاملين الإقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.
- تحرير مجلات إعلامية إقتصادية وتجارية.
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة، تسيير وإستغلال منشآت قصر المعارض.

الفرع الخامس: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

شرعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المنظومة القانونية في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وهذا من أجل التسهيل على المصدرين الوطنيين في معاملاتهم التجارية على الصعيد الدولي، تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر سنة 1995 وتتمثل أهدافها في: [2]

- تغطية وتعويض المخاطر الناتجة عن التصدير و ضمان الدفع في حالة التمويل
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الإقتصادي، و بيع المعلومات التجارية للمستوردين والممونين.
- تعويض المؤمن (المصدر)على عواقب الإنقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير.
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.

الفرع السادس: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، تحقيق التواصل بين المصدرين، تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والإقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.[3]

---

[1] - **www.safex.dz** الموقع الإلكتروني
تاريخ الاطلاع : 2019/02/27

[2]- **www.Min commerce.gov.dz.**

[3]– نفس الموقع تاريخ الاطلاع : 2019/02/27

المطلب الثالث: الإستراتجية الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط، بالنظر إليه على أنه القطاع الذي يقود عملية التنمية، ولفك عملية الإعتماد على إيرادات البترول، وتعتمد هذه الإستراتيجية على عملية تأهيل المؤسسات وعملية الخوصصة وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول :إستراتيجية تأهيل الإقتصاد الوطني والمؤسسات

أعدت الحكومة برنامج يتشكل من مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع أدائها الإقتصادي والمالي، لتكون في نفس المستوى الدولي، حيث يتمثل هذا البرنامج في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المؤسسات الصناعية.

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج تأهيل المؤسسات هو عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الإنتقال من أجل تسهيل إندماجها ضمن الإقتصاد الدولي والتكيف مع مختلف التغيرات، ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر .[1]

في 12 ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهدافه : [2]

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة و تشجيع الإبداع والإبتكار.
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع . بحيث استفاد هذا

[1]– عزيز أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ،الجزائر، 2007 ، ص53 .

[2]– إبتسام بوشريط،**آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري قسنطينة، 2010 ، ص36،37.

الصندوق من تسهيل لتمويل المشاريع الأجنبي[1]، وبموجب هذا القانون تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، والمؤسسات الصغيرة المتوسطة، أوالكبيرة وذلك لترقية التنافسية الصناعية وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية وإجتماعية ، ويقدرالبرنامج ب 4 مليار دينار جزائري، 2 مليار منه يخصص لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية وتتجلى أهم أهداف هذا البرنامج في: [1]

- عصرنة المحيط الصناعي و تطوير وترقية الصناعات من أجل رفع القدرة على المنافسة.
- ترقية الإبتكار والهدف هو إيجاد وسائل تسمح لأداة الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق.
- تنمية الصادرات خارج المحروقات على مستوى هياكل المؤسسات و للنظام الإقتصادي المالي.
- ترقية القطاع الخاص من أجل المساعدة على خلق مناصب شغل وإنعاش الإستثمارات الإنتاجية .
- تنمية قطاعات الدعم للصناعة : يجب توسيع وتشجيع هذا القطاع بإعتباره عامل للمنافسة والنجاعة.

كما يهدف إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية إلى تحديث أدوات إنتاجها والرفع من تنافسيتها و تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والإستثمار لفائدة الصناعة.[2]

ثالثا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الشراكة

1- برنامج MEDA1 : من وجهة نظر تنفيذ إتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الإقتصادي الأوروبي، تتميز المساعدة المالية (MEDA) بتغيير التوجهات الإستراتيجية.[3]

وتطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول إلى إقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الإجتماعي والإقتصادي للبلاد، حيث هذا البرنامج خصص له غلاف مالي 3435 مليون أورو للمساعدات

---

[1]- منى مسعوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10 جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012، ص130.

[2]- سهام عبد الكريم، **برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، دراسات إقتصادية مركز البصيرة، العدد2008/11 ، ص85.

[3]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **المنظومة المالية الأوربية والتعاون الإقتصادي العربي**، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة ، سطيف ، 2004 ، ص3.

المالية خلال 1996-2000- إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو، إضافة إلى إختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية ، وتم توزيعها كما يلي:[1]

- تسهيل التعديل الهيكلي (125 مليون أورو + 30 مليون)
- ترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة PME (57 مليون أورو) ،المشروع عملي منذ 2000 .
- دعم التعديل الهيكلي الصناعي والخوصصة (38 مليون أورو) المشروع عملي منذ جوان2001 .
- عصرنة القطاع المالي (23 مليون أورو)، إتفاق مالي موقع في 2000 المشروع عملي منذ سبتمبر 2001.
- دعم الإصلاحات الإقتصادية والتعزيز المؤسساتي لإقتصاد السوق.
- تنمية البنى التحتية والموارد البشرية.

2- برنامج MEDA2 : وسيلة مالية أساسية للإتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو متوسطية وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الإقتصادية والإجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الإقتصادية على الصعيد الإجتماعي والبيئة . المبلغ المخصص: ميدا2 ، 2000- 2006 هو 5356 مليون أورو يشمل : [2]

- دعم للإنتقال الإقتصادي ولتحقيق منطقة أورو متوسطة للتبادل الحر.
- دعم للأفضل توازن إجتماعي وإقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة.
- تعاون إقليمي وعبر الحدود.

3- برنامج الجزائر والأمم المتخذة : وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية وترقية الإستثمارات بغلاف مالي قيمته 768 353 دولار وتقدر مدة إنجازه ب 18 شهر من 2011إلى 2012 يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من أجل التعاون والتنمية ويهدف المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية وكذلك تنويع إقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة أن الجزائر ستخصص 380 مليار أي 4 مليار أورو بين 2011 و2014 لتنمية وتحديث حوالي 120 ألف شركة صغيرة.

---

[1]- علي لزعر، **تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة إقتصادية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009 ، ص 32.

[2]- نوري منير، **المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات ، جامعة الشلف 2010 ، ص 7.

الفرع الثاني: إستراتيجية الخوصصة

كانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر بدعم البنك الدولي في أفريل 1996 وإن عملية الخوصصة تندرج ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، فقد تم إدراجها في برنامج التصحيح الهيكلي الذي تم التفاوض حوله مع صندوق النقد الدولي وهي لم تكن وليدة الصدفة فقد كانت حل لمعالجة المؤسسة العمومية وهذا نظرا للوضعية المزرية التي آلت إليها ويمكن حصر الأهداف الإقتصادية للخوصصة فيما يلي:[1]

- إعفاء الدولة من التمييز المالي للنشاطات غير الإستراتيجية و ضمان إستمرار النشاط والمؤسسات .
- تنمية المؤهلات التنافسية للجزائر، و جذب رؤوس أموال جديدة للإستثمارات.
- ترقية إدارة عصرية، بتبني كفاءات وتقنيات تسيير جديدة وفعالة بتطوير التكوين.
- تدعيم قدرة المؤسسات على المنافسة بتخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وتحسين الجودة.
- تبني تكنولوجيا جديدة وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثالث: إستراتيجية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الإقتصاد الوطني فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الضمانات التي جاءت مصاحبة لها، كما أكد قانون النقد والعرض على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الإستثمارية في الجزائر وهي :

- حرية الإستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال.
- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
- التأكيد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

وقد لعب البنك المركزي دور هيئة الإستثمار في ظل هذا القانون بإستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

[1]– فريدة لرقط وفتيحة ونوغي ، **الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الإقتصاديات النامية**، ملتقى دولي حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف ، 2004 ، ص 1.

خلاصة الفصل الأول:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي وهذا لإرتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النموالإقتصادي، وهذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة والفعالة لترقيتها والنهوض بها والتي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة، إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي بإعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:

تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

الفصل الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

تمهيد :

إحتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الإقتصادي ، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة، وفي ذات السياق فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم ، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها ، أصبح من الحتم اللازم وضغط الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية) ، وهو ما أصطلح عليه بإسم ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن هذا المنطلق تطرقنا إلى هذا الفصل الذي تناولنا في المبحث الأول منه واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

أما المبحث الثاني فكان لدراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تتصف التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالإرتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على التجارة الخارجية بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية، وهوما سنراه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات وذلك في المطلب الأول و المطلب الثاني فهو لدراسة أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات.

أما المطلب الثالث فهو لدراسة أثار التجارة الخارجية على الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الصادرات

مع إتباع الجزائر لسياسة الإصلاح في التجارة الخارجية وإستراتيجيتها لإقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط هادف إلى الوصول إلى نتائج تسحب الإقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان يعاني منها، وللوقوف على نتائج هذه الإصلاحات سوف نقوم بالتطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2010-2018)

الجدول رقم (03): تطور قيمة الصادرات خلال السنوات (2010- 2018)

الوحدة : مليون دولار

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2010	55 527	97.32	1 526	2.68	57 053	100
2011	71 427	97.19	2 062	2.81	73 489	100
2012	69 804	97.13	2 062	2.67	71 866	100
2013	62 960	96.90	2 165	3.1	64 974	100
2014	60 304	95.89	2 582	4.11	62 886	100
2015	32 699	94.32	1 969	5.68	34 668	100
2016	28 221	93.98	1 805	6.01	30 026	100
2017	32 864	94.54	1 899	5.46	34 763	100
أكتوبر 2018	31 795	93.17	2.330	6.83	34 126	100

المصدر : المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك حتى أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع : 2019/03/20.

الشكل رقم (01): تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2010- 2018)

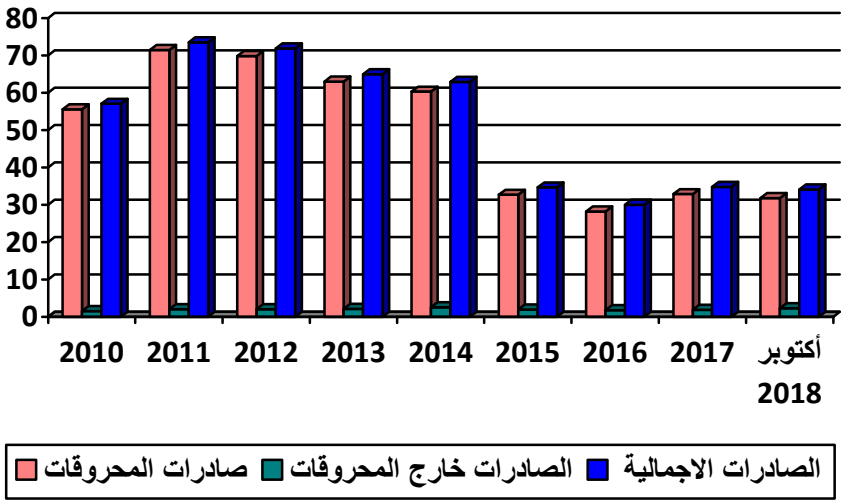

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من الجدول والشكلين أعلاه أن الصادرات عرفت إرتفاعا خلال النصف الأول من فترة الدراسة، حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيدا إيجابيا خلال سنة 2010، حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر بـ 57.05 مليار دولار بنسبة 97.32 % من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها بـ 2.68 % بقيمة 1.5 مليار دولار (526 1 مليون دولار).

إلا أن هذا الرصيد إرتفع في سنتي2011 و 2012 ليصل الى 73.48 مليار دولار في سنة 2011 و71.86 مليار دولارمن إجمالي الصادرات لتأخذ منها صادرات المحروقات نسبة 97.19 % بقيمة 71.42 مليار دولار، و97.13 % بقيمة 69.8 مليار دولار على التوالي، وهذا يرجع الى إرتفاع أسعار البترول خلال السنتين حيث كانت قيمة أسعار البترول80.35 دولار للبرميل بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة بنسبة 2.81 % بقيمة 2.06 مليار دولار، و 2.67 % بنفس القيمة على التوالي، حيث مثلت سنة 2011 أعلى قيمة للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت إنخفاضا طفيفا سنة 2013 و2014 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 64.97 مليار دولار سنة 2013 و62.88 مليار دولار سنة 2014 وذلك نتيجة لإنخفاض صادرات المحروقات التي تقدر بـ 60.30 مليار دولار سنة 2014 ، حيث إنخفض سعر البترول إلى 57.98 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2014.

وإنطلاقا من سنة 2015 إلى سنة 2018 عرفت الصادرات الجزائرية إنخفاضا كبيرا في قيمة الصادرات بنسبة تقدر بحوالي50 % مقارنة بسنة 2014، حيث إنخفضت الصادرات الإجمالية الى 34.66 مليار دولارسنة 2015 ، و30.02 مليار دولار سنة 2016 ، و34.76 مليار دولار سنة 2017 و34.12 مليار دولار أكتوبر من سنة 2018.

ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض صادرات المحروقات بقيمة 32.69 مليار دولار، 28.22 مليار دولار، و 32.86 مليار دولار، و 31.79 مليار دولار على التوالي، وهذا راجع إلى الإنهيارالتام في أسعار البترول، حيث إنخفض سعر البترول الى 45 دولار للبرميل في سنة 2016.

وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 2 % خلال الفترة المدروسة وسنة 2015 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو1.96 مليار دولار، بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى97 و 98 % من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

ملاحظة : هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية أي كلما إنخفض سعر البرميل فإن قيمة صادرات المحروقات تنخفض وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالية والعكس صحيح .

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (04): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة : مليون دولار

	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	نصف مصنعة	المعدات الزراعية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2010	55 527	315	94	1 056	1	30	30
2011	71 427	355	161	1 496	-	35	15
2012	69 804	315	168	1 527	1	32	19
2013	62 960	402	109	1 458	-	28	17
2014	60 304	323	109	2 121	2	16	11
2015	32 699	235	106	1 597	1	19	11
2016	28 221	327	84	1 321	-	54	19
2017	32 864	348	73	1 384	0.26	74	20
أكتوبر 2018	31 795	301	81	1 850	0.29	75	28

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من : إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر ، تاريخ الاطلاع : (2019/02/13)

- المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك حتى أكتوبر 2018 ، عن الموقع الالكتروني:

http://www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف مصنعة ، بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الإستهلاكية ، ومن بين هذه المنتجات فالمواد نصف مصنعة تأخذ حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها المواد الغذائية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000-2017

الجدول رقم (05): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في السنوات 1990-2000-2017

الوحدة : مليون دولار

السنوات / المواد	1990		2010		2017	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الطاقة والمحروقات	10865	96.12	55527	97.32	32864	94.53
المواد الغذائية	50	0.44	315	0.55	348	1
المواد الاولية	32	0.28	94	0.16	73	0.20
المواد نصف مصنعة	211	1.87	1056	1.85	1384	3.98
التجهيزات الفلاحية	3	0.03	1	0.001	0.26	0.0007
التجهيزات الصناعية	76	0.67	30	0.05	74	0.21
السلع الاستهلاكية	67	0.59	30	0.05	20	0.05
المجموع	11304	100	57053	100	34763.26	100

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات من : إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، تاريخ الإطلاع : (2019/02/13).

- المركز الوطني للإعلام والاحصاء التابع للجمارك، عن الموقع الالكتروني :http://www.ons.dz

- معطيات الجدول رقم (04).

يوضح هذا الجدول الذي تطرقنا إليه بهدف المقارنة بين ثلاث سنوات والتي تمثل ثلاث فترات من الزمن وهي سنة 1990 وهي المرحلة التي بدأت فيه إصلاحات التجارة الخارجية من خلال تحريرها وسنة 2010 نموذج للفترة التي كانت فيها الإصلاحات الجديدة للتجارة الخارجية وكذلك هي نتيجة للإصلاحات

الأولى عام 1990، و2017 هي بمثابة الفترة التي تظهر فيها النتائج وخاصة بعد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي بدءا من سنة 2005.

وما نلاحظه من الجدول أن منتوج الطاقة والمحروقات هو المسيطر للسنوات الثلاث أما الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر منه في سنة 1990 للمواد نصف مصنعة بنسبة مساهمة 1.87 % من مجموع الصادرات الكلية أي بقيمة 211 مليون دولار كما إحتلت المواد النصف المصنعة أيضا النسبة الكبرى لسنة 2010 بنسبة 1.85% بقيمة 1056 مليون دولار، وبالمثل أيضا إحتلت المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر لسنة 2017 بقيمة 1384 مليون دولار بنسبة 3.98 % من إجمالي الصادرات.

يمكن القول بأن الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات)، حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو إثنين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة، كما أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا يزال يمثل نسب ضعيفة من إجمالي الصادرات الكلية أو أقل ضعفا مما كان عليه قبل إصلاح التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: أهم الشركاء الإقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018

هذه قائمة أهم زبائن الجزائر و قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2018، و كذا تطورها (إنخفاضا و إرتفاعا) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

الجدول رقم (06) : الشركاء الإقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2018

الوحدة : مليون دولار

الدولة	القيمة	التطور
إيطاليا	4.884	% 7.46 +
إسبانيا	4.080	% 17.38 +
فرنسا	3.890	% 23.06 +
الولايات المتحدة الأمريكية	3.277	% 19.51 +
بريطانيا	2.370	% 72.99 +
تركيا	1.963	% 29.40 +
البرازيل	1.803	% 0.44 -
هولندا	1.761	% 7.12 +
الهند	1.372	% 91.89 +

بلجيكا	1.032	+ 36.33 %
كوريا الجنوبية	1.014	+ 64.61 %
الصين	1.012	+ 84 %
البرتغال	936	+ 31.28 %
تونس	852	+ 31.28 %
المغرب	579	+ 46.95 %
المجموع الفرعي	**30.825**	
المجموع	**34.126**	

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك، تاريخ الاطلاع :(2019/03/19)

نلاحظ من خلال الجدول أنه مازال الإستقطاب على تجارتنا الخارجية من طرف شركائنا الرئيسيين بحيث تبقى إيطاليا تتصدر قائمة زبائن الجزائر، وبالتالي فان الزبائن الخمس للجزائر هم ايطاليا بـ 4,88 مليار دولار مرتفعة بـ 7.46 % ما يمثل (14.31 % من إجمالي الصادرات الجزائرية) متبوعة بإسبانيا بـ 4.08 مليار دولار (+17.38%)، فرنسا بـ 3,89 مليار دولار (+23.06%) ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 3.27 مليار دولار (+19.51 %) ثم بريطانيا بـ 2.37 مليار دولار.

الفرع الرابع: موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات

الجدول رقم (07) : إجمالي الصادرات السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الوحدة : مليار دولار

الدولة	متوسط 2013/2000	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير 2014-2016(%)
الإمارات	173.23	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	-19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	30.02	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6

تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.0
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريطانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8
إجمالي الدول العربية	731.6	1.290.2	826.3	740.2	-16.9
العالم	12.316	19.005	16.489	15.955	-5.7
الدول العربية (%) كنسبة من العالم	5.9	6.8	5.0	4.6	-11.9

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO) ، أفريل 2017.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص إيرادات الصادرات بما فيها إيرادات المواد البترولية سنة 2016، لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب ومقدار 22.8- وهذا راجع أساسا الى نهج سياسة إنتاج النفط بالحصص من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك).

المطلب الثاني: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الواردات

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج والتقليل من الواردات وبذلك التخلص من التبعية الكبيرة للدول الأخرى ، وعلى ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة تطور قيمة الواردات والتركيبة السلعية لها وتغيراتها.

الفرع الأول: تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2010-2018)

عرفت الواردات الجزائرية إنخفاضا في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لسياسة الدولة في الحد من الواردات لبعض المواد والمنتجات بسبب إنخفاض أسعار البترول لكونه المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور قيمة الواردات خلال الفترة (2010- 2018)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2010	55 527	40 473
2011	71 427	47 247
2012	69 804	50 376
2013	62 960	54 852
2014	60 304	58 580
2015	32 699	51 702
2016	28 221	47 089
2017	32 864	45 957
أكتوبر2018	31 795	38 240

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية حتى أكتوبر 2018.

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الإلكتروني : **httpm//www.douane.gov.dz**

تاريخ الاطلاع : (2019/03/20)

الشكل رقم (02): تطور قيمة الواردات خلال السنوات (2010-2018).

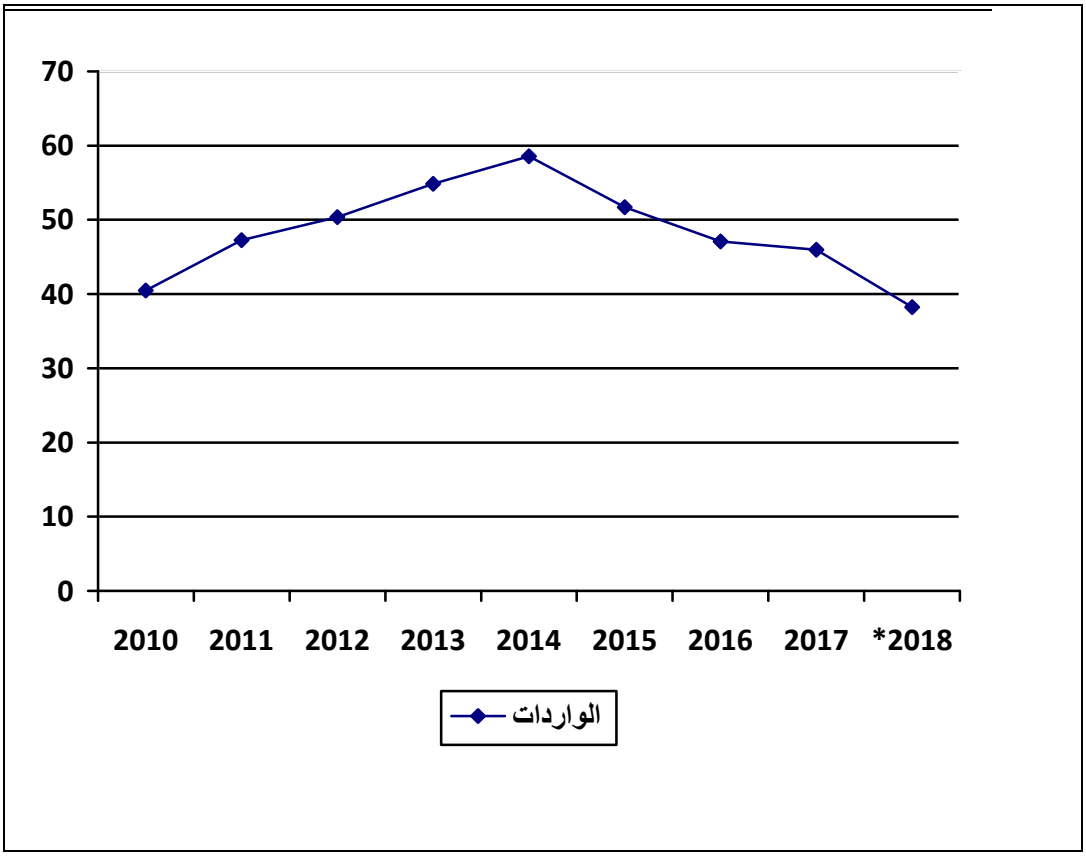

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (08)

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول والشكل هو التزايد المستمر والصعودي في إتجاه الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 – 2014) من الدراسة، حيث كانت عام 2010 تقدر بـ 40.47 مليار دولار لتصبح عام 2014 تقدر بـ 58.58 مليار دولار، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الإقتصادية.

وتعود للإنخفاض خلال فترة (2015- 2018) من الدراسة، حيث كانت عام 2015 تقدر بـ 51.70 مليار دولار لتصبح حتى أكتوبر 2018 تقدر بـ 38.24 مليار دولار، وذلك راجع إلى إعتماد الدولة لسياسة الحد والتخفيض من قيمة الواردات إثر سياسة التقشف التي قامت بها الدولة الجزائرية على الواردات نتيجة إنخفاض أسعار البترول.

كما يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات وإنخفاض حجم الواردات بإنخفاض صادرات المحروقات وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال السنوات (2010-2018).

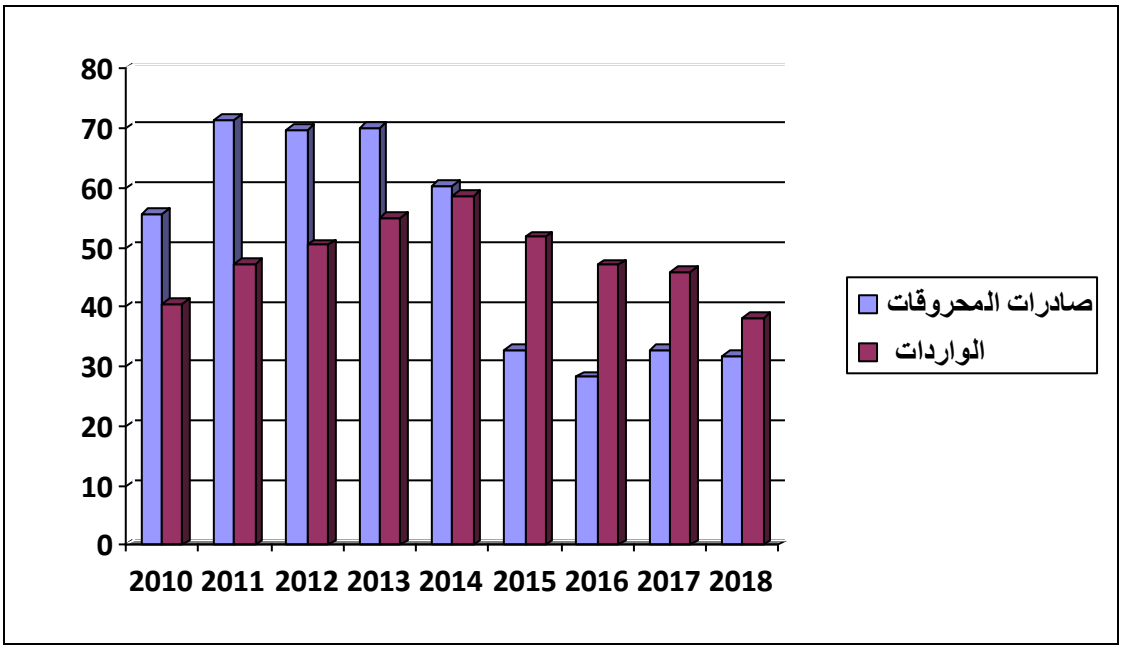

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 والشكل أعلاه أن صادرات المحروقات وحدها كافية وقادرة على تغطية قيمة الواردات خلال السنوات 2010- 2014 من فترة الدراسة، وذلك راجع المستويات التي كانت فيها أسعار البترول مرتفعة، بحيث كان أدنى إنخفاض لصادرات المحروقات خلال هذه الفترة يقدر بـ 60.30 مليار دولار وذلك سنة 2014، بما يقابله أعلى قيمة للواردات تقدر بـ 58.58 مليار دولار من نفس السنة.

لكن خلال الفترة 2015- 2018 من الدراسة أصبحت صادرات المحروقات غير كافية لتغطية الواردات، بالرغم من كل الإجراءات التي قامت بها الدولة للحد والتقليص من قيمة الواردات، بمنع وتقليل إستيرادها لمجموعه كبيرة من المنتوجات، بسبب إنخفاض قيمة صادرات المحروقات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتغطية الواردات، وذلك راجع إلى أزمة إنهيار أسعار البترول.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية

إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (09): التركيبة السلعية للواردات الأساسية الجزائرية خلال الفترة (2010- 2017)

الوحدة : مليون دولار

	معدات التجهيزات الصناعية	نصف المنتجات	المنتوجات الغذائية	السلع الاستهلاكية الغير غذائية	المنتجات الخام	مجموع الواردات الأساسية
2010	6 613	4 995	4 443	1 672	772	18 496
2011	7 522	4 833	6 741	1 962	866	21 924
2012	10 000	6 093	6 497	2 241	953	25 784
2013	10 720	8 131	6 644	2 287	996	28 778
2014	11 093	6 993	7 676	2 522	1 111	29 394
2015	8 464	5 148	5 860	1 957	977	22 405
2016	6 197	5 348	5 572	1 021	764	19 902
2017	5 619	4 765	6 138	1 893	556	18 970

المصدر : المركز الوطني للإعلام والاحصاء التابع للجمارك ،

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية من المنتوجات الغذائية ومعدات التجهيزات الصناعية تحتل حصة الأسد من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة ، إلا أن الواردات من معدات التجهيزات الصناعية في انخفاض مستمر من سنة 2015 إلى غاية 2017 ، نظرا لإتباع الدولة الجزائرية سياسة التقشف والحد من الواردات غير الضرورية ، وذلك بسبب انخفاض اسعار المحروقات وتدني أسعار الصرف .

الفرع الثالث: أهم الشركاء الإقتصاديين في مجال الإستيراد لسنة 2018

فيما يلي قائمة أهم الدول الممونة للجزائر و قيمة الواردات من هذه الدول خلال الأشهر العشر الأولى من 2018 وتطورها (إرتفاعا أو إنخفاضا) مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2017.

الجدول رقم (10) : الشركاء الإقتصاديين في مجال الإستيراد لسنة 2018

الوحدة : مليون دولار

الدولة	القيمة	التطور
الصين	6.410	% 12.17 -
فرنسا	3.867	% 10.05 +
إيطاليا	3.059	% 0.00
إسبانيا	2.954	% 14.63 +
ألمانيا	2.618	% 3.15 +
تركيا	1.879	% 10.40+
الأرجنتين	1.683	% 38.29 +
الولايات المتحدة	1.388	% 7.77 -
الهند	1.063	% 24.62 +
البرازيل	1.031	% 12.70 -
كوريا الجنوبية	1.027	% 31.44 -
روسيا	785	% 21.66 -
السعودية	571	% 29.77 +
بلجيكا	517	% 3.54 -
بولونيا	495	% 43.90 +
المجموع الفرعي	29.647	
المجموع	38.240	

المصدر : المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك ، تاريخ الاطلاع :**(2019/03/19)**.

بالنسبة للممونين الرئيسيين للجزائر، لاتزال الصين تحتل المرتبة الأولى بـ 6.41 مليار دولار رغم تراجعها بنسبة (-12.47 %) ما يمثل (16.76 %) من إجمالي الواردات الجزائرية، متبوعة بفرنسا بـ 3,86 مليار دولار مرتفعة بـ (10.05%) تليها إيطاليا بـ 3,06 مليار دولار (مبلغ مستقر بالنسبة لنفس

المرحلة من السنة الماضية) وإسبانيا بـ 2,95 مليار دولار (+14.63 %) وألمانيا بـ 2,62 مليار دولار (+3.15 %).

المطلب الثالث: أثار التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على الميزان التجاري

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الإستقلال تقريبا بعنصرين أساسيين أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للواردات وفي هذا الصدد سوف نقوم بالتطرق إلى وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2018 وما هي وضعيته في حالة غياب صادرات المحروقات.

الفرع الأول: تطورات الميزان التجاري خلال السنوات (2010-2018)

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا خلال الفترة (2010-2014) من الدراسة، وبالمقابل مسجلا رصيدا سالبا خلال الفترة (2015-2018) من الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(11): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57 053	40 473	16 580
2011	73 489	47 247	26 242
2012	71 866	50 376	21 490
2013	64 974	54 852	10 122
2014	62 886	58 580	4 306
2015	34 668	51 702	-17 034
2016	30 026	47 089	-17 063
2017	34 763	45 957	-11 194
اكتوبر 2018	34 126	38 240	-4 114

المصدر : الديوان الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك – إحصائيات التجارة الخارجية – حتى أكتوبر 2018.

الشكل رقم(04): تطور الميزان التجاري خلال السنوات (2010-2018)

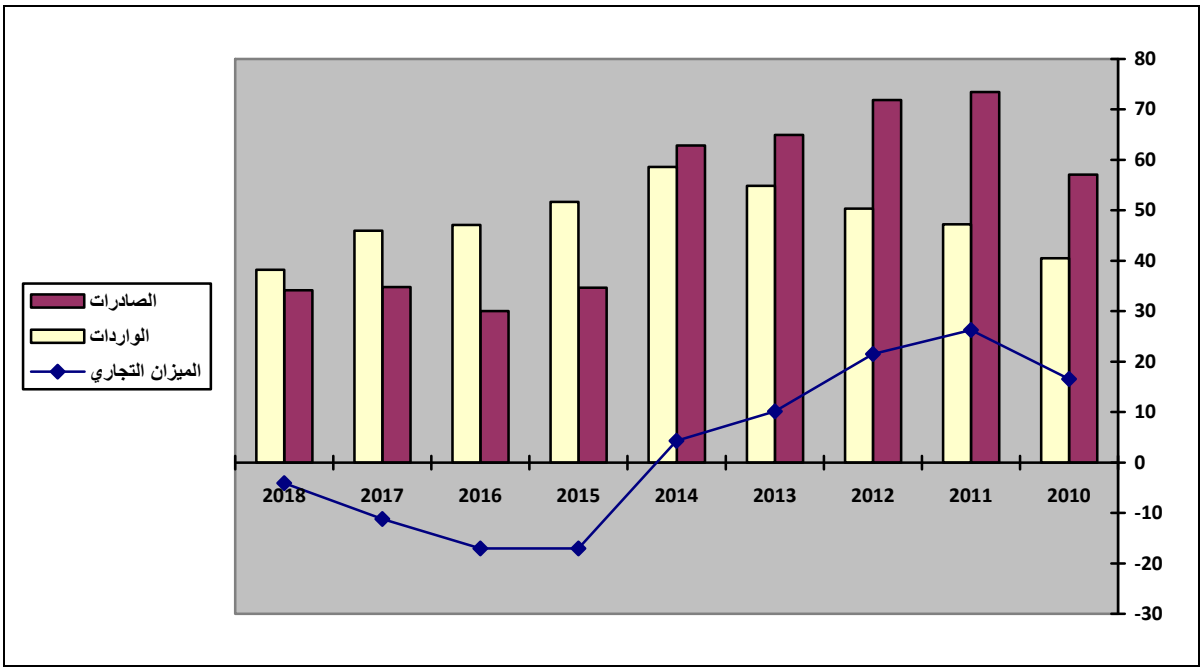

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أ علاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا خلال السنوات 2010- 2014 من فترة الدراسة، حيث حقق عام 2010 رصيدا موجبا يقدر بـ 16.58 مليار دولار، ليرتفع الرصيد عام 2011 إلى 26.24 مليار دولار ، وينخفض عام 2012 و 2013 و2014 إلى 21.49 مليار دولار، و10.12 مليار دولار، و4.30 مليار دولار على التوالي.

كما عرف الميزان التجاري رصيدا سالبا خلال السنوات 2015-2018 من فترة الدراسة، بداية من رصيده السالب الذي يقدر بـ 17.03 مليار دولار سنة 2015، و17.06 مليار دولار سنة 2016 ليتراجع برصيد سالب يقدر بـ 11.19 مليار دولار سنة 2017، و 4.11 مليار دولار في أكتوبر سنة 2018، وهذا يرجع إلى إنخفاض قيمة الصادرات بسبب تراجع وإنهيار أسعار النفط التي أصبحت بدورها غير كافية لتغطية قيمة الواردات .

الجدول رقم (12): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2016/2015)

الوحدة : مليون دولار

	سنة 2015		سنة 2016		التطور
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	(%)
الواردات	5 193 460	51 702	5 115 777	47 089	-8.92
الصادرات	3 481 837	34 668	3 286 589	30 026	-13.39
الميزان التجاري	-1 711 623	-17 034	-1 868 188	-17 063	-
نسبة التغطية (%)	**67**		**64**		

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء إحصائيات التجارة الخارجية2016 المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.063 مليار دولار، بما يعادل إرتفاعا طفيفا بنسبة 0.16 % مقارنة بسنة 2015.

كما تقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 64% في سنة 2016 مقابل 67 % مسجلة في سنة 2015.

الجدول رقم (13): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2017/2016)

الوحدة : مليون دولار

	سنة 2016		سنة 2017		التطور
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	(%)
الواردات	5 115 777	47 089	5 099 907	45 957	-2.40
الصادرات	3 286 589	30 026	3 857 097	34 763	-15.78
الميزان التجاري	-1 868 188	-17 063	-1 242 810	-11 194	-
نسبة التغطية (%)	**64**		**76**		

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء إحصائيات التجارة الخارجية 2017 المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

وتشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2017 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 11.194 مليار دولار، مسجلا تراجعا بنسبة 34.4 % مقارنة بسنة 2016.

كما تقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 76% في سنة 2017 مقابل 64 % في سنة 2016.

الجدول رقم (14): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2018/2017)

الوحدة : مليون دولار

	الثلاثي الأول 2017		الثلاثي الأول 2018		التطور
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	(%)
الواردات	1 310 2014	11 920	1 278 301	11 206	-5.99
الصادرات	921 834	8 938	1 222 289	10 716	-19.89
الميزان التجاري	-388 380	-2 982	-56 012	-490	-
نسبة التغطية (%)	**75**		**96**		

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء إحصائيات التجارة الخارجية الثلاثي الأول من سنة 2018 المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

كما تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2018 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 490 مليون دولار، مسجلا تراجعا بنسبة 83.5 % مقارنة بنتائج الثلاثي الأول من سنة 2018.

وتقدر نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات 96% في الثلاثي الأول من سنة 2018 مقابل 75 % مسجلة في الثلاثي الأول من سنة 2017.

الفرع الثاني: تطورات الميزان التجاري خارج المحروقات خلال السنوات (2010-2018)

الجدول رقم (15): تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2010	1 526	40 473	-38947
2011	2 062	47 247	-45185
2012	2 062	50 376	-48314
2013	2 165	54 852	-52687
2014	2 582	58 580	-55998
2015	1 969	51 702	-49733
2016	1 805	47 089	-45284
2017	1 899	45 957	-44058
أكتوبر2018	2333	38 240	-35 907

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء إحصائيات التجارة الخارجية، أكتوبر 2018.

المديرية العامة للجمارك الجزائرية تاريخ الإطلاع : 2019/03/25

الشكل رقم (05): تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2018)

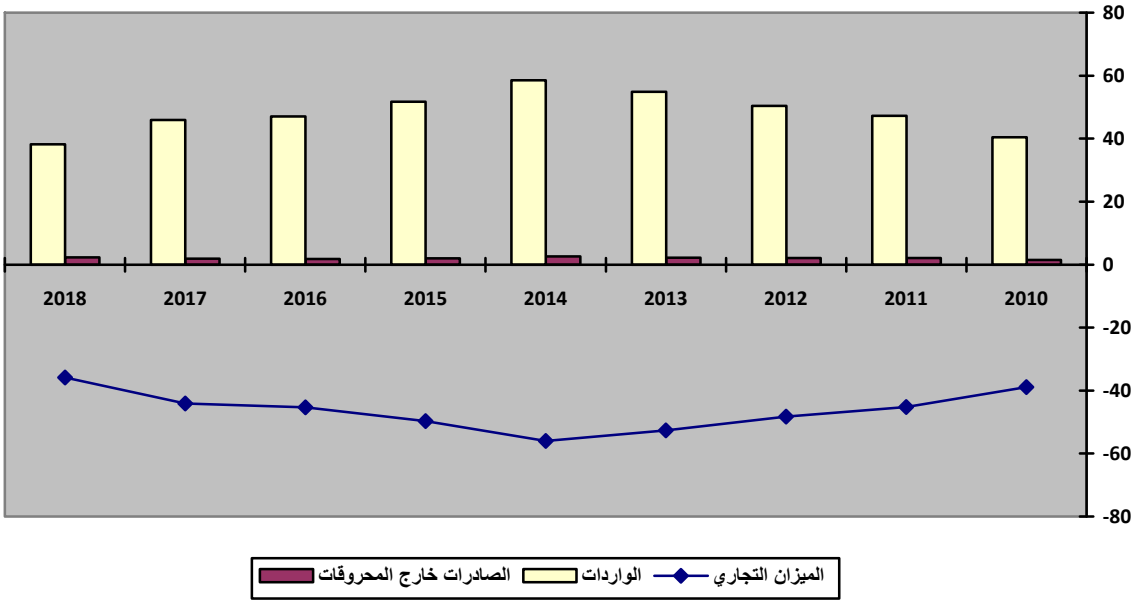

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة تبقى هامشية وغير كافية لتغطية الواردات وهذا راجع لإعتماد الجزائر في تغطية وارداتها على مداخيل النفط .

الفرع الثالث : موقع الجزائر من الدول العربية من حيث ميزان التجارة السلعية

لمعرفة قدرة هذه الصادرات على تغطية الواردات للدول العربية عموما والجزائر خصوصا تم إستعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (16): ميزان التجارة السلعية العربية حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الوحدة : مليون دولار

الدولة	متوسط 2013/2000	2014	2015	2016
الإمارات	50.64	125.00	41.00	40.90
السعودية	126.67	168.60	28.87	35.53
قطر	35.92	101.27	44.68	25.77
الكويت	40.02	71.09	23.05	14.58
البحرين	2.69	6.22	4.27	3.26
سلطنة عمان	11.64	23.92	5.85	2.60
موريطانيا	-0.17	-0.71	-0.56	-0.53
جيبوتي	-0.32	-0.67	-0.95	-0.83
سوريا	-1.96	-4.40	-3.30	-2.70
العراق	12.62	-25.63	-2.69	-4.17
ليبيا	22.88	2.00	-2.80	-4.60
اليمن	-1.19	-4.24	-5.57	-5.77
تونس	-1.31	-8.07	-6.15	-5.89
السودان	-0.89	-4.76	-6.34	-6.29
الاردن	-7.03	-14.55	-12.64	-11.70
لبنان	-9.95	-16.59	14.46	-15.02
الجزائر	18.86	4.31	-17.03	-17.06
المغرب	-13.61	-22.36	15.77	-18.76
مصر	-17.91	-39.93	42.23	-30.32
إجمالي الدول العربية	264.6	411.7	17.3	-1.8

المصدر: منظمة التجارة العالمية (WTO)، أفريل 2017

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول أعلاه إلى أن المنطقة العربية في مجموعها شهدت عجزا في تجارتها السلعية مع العالم، وقد ظهر هذا العجز البالغ 1.8 مليار دولار عام 2016، وهذا رجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية، إلا أن الصورة على المستوى الجزائري فقد تبوأت مراتب متدنية في ميزانها التجاري وحققت عجزا 17.06 مليار دولار لعام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة التي حققت فيها فوائض.

المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

أنشأت السلطات العمومية بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شأنها خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات سواء في مجال التمويل أو التحويل، أو التسويق أو التأمين، ومن بين هذه المؤسسات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وهي موضوع دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure

الفرع الاول: تعريف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تم إنشاؤها في 01 أكتوبر 1996 تحت إسم الديوان الجزائري للتجارة الخارجية ليتحول فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي تم تأسيسها عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 م ، التي يوجد مقرها بالطريق الوطني رقم 05 **cinq maison** المحمدية الجزائر العاصمة، وتعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تملك الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتمثل الهدف الأساسي لهذه الوكالة في وضع إستراتيجية لترقية الإستثمارات خارج مجال المحروقات وتنفيذه بعد تبنيه من طرف الهيأة المعنية، لا يملك هذا الهيكل ممثلين على المستوى المحلي في الوقت الراهن ولكن يمكن أن يكون لديه مكاتب تمثيل وإنتشار تجاري في الخارج.

كما إستفادت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية خلال الخماسيتين الأخيرتين من برنامج في التخطيطات والمعدات بمختلف الوسائل من أجل تنفيذ أحسن لمهامه ولتجسيد الأهداف المسطرة من طرف السلطات العامة فيما يتعلق بترقية الاستثمارات خارج مجال المحروقات.[1]

و قد وضعت الوكالة (ألجكس) تحت وصاية وزارة التجارة.[2]

كما تتوفر ألجكس أيضا علي هياكل إستقبال ذات جودة متكونة من :

- إطارات مؤهلة موضوعة تحت تصرف المصدرين، وقاعات الإجتماعات والتكوين.
- قاعة محاضرات تتسع لـ 300 شخص مجهزة بالوسائل السمعية البصرية.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 ، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 39 بتاريخ 16جوان 2004.

[2]- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2019/02/20 على الموقع الالكتروني : http//www.algex.dz

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي :[1]

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية، وإعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات إستشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية و الشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير و حول الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- تصميم، إعداد و إصدار منشورات مختصة و مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية.
- متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض و العروض و الصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير عمليات الإتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير.
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز و الأوسمة و النياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.
- يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان و تلقين تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات و المؤسسات ذات الصلة بإختصاصات الوكالة.
- تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الإقتصادية بكل الوسائل، لا سيما بواسطة وصلات سرية إلى قواعد البيانات الإحصائية للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS) والتابع لإدارة الجمارك.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39 الصادرة بتاريخ 16 جوان 2004، ص5.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة

إن رئيس الحكومة، ووزير التجارة، ووزير المالية يقررون ما يلي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة من المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 هـ الموافق لـ 16جوان 2004 م يهدف هذا القرار إلى تحديد التنظيم الداخلي المتعلق بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس.

المادة الثانية: طبقا لأحكام المادة من نفس المرسوم التنفيذي ، تنظم الوكالة في سبع مديريات رئيسية وتضم بدورها 24 مديرية فرعية كما يلي:

أولا: مديرية تحليل الأسواق

تكلف بما يلي:

- تحليل السياسات الإقتصادية والتجارية للبلدان المستهدفة من طرف هذه الإستراتيجية .
- إنشاء منظومة معطيات متعلقة بالأسوق الخارجية لا سيما الفرص الممكن أن تتاح للمنتجات الجزائرية.
- إعلام ومساعدة المتعاملين حول كل جانب يتعلق بتطور الأسواق الخارجية.

وتضم هذه المديرية بدورها ثلاث مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية لتحليل أسواق إفريقيا والبلدان العربية.

2- المديرية الفرعية لتحليل أسواق أوربا وأمريكا الشمالية.

3- المديرية الفرعية لتحليل أسواق أمريكا اللاتينية وأسيا.

ثانيا: مديرية تحليل المنتجات

تكلف بما يلي :[1]

- تحديد قدرات التصدير والمؤسسات القادرة على المساهمة في ترقية الصادرات وضبطها دوريا.
- تحديد وإختبار المنتجات القابلة للتصدير وأن تكون موضوع سياسات ترقية منتجات التصدير .
- تطوير إستراتيجيات منتوج السوق والعمل على تقديم الإشارة للمتعاملين حول الفرص المتاحة لهم .

وتضم هذه المديرية بدورها ثلاث مديريات فرعية :

1- المديرية الفرعية لتحليل المنتجات الجزائرية.

2- المديرية الفرعية لتحليل المنتجات الصناعية.

[1]- المادة 03 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة في 1998 ، ص 24.

3- المديرية الفرعية لتحليل المنتجات الصناعية التقليدية والسياحية والخدمات.

ثالثا: مديرية المصالح المختصة

وتتولى ما يلي:

- إقتراح كل التدابير الهادفة لرفع تنافسية المنتجات الوطنية عن طريق الدعم اللوجيستيكي عند التصدير.
- إقتراح كل التدابير الهادفة لتحسين شروط التمويل وتأمين المنتجات المصدرة.
- تنصيب شبكة الأخطار عن العوائق المعترضة للصادرات وإقتراح التدابير الملائمة المستعجلة.

وتضم هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للدعم اللوجيستيكي للصادرات.

2- المديرية الفرعية لسياسة التمويل والتأمين على الصادرات.

3- المديرية الفرعية للجودة والتغليف.

رابعا: مديرية الإستراتيجيات والبرامج

وتتولى ما يلي:[1]

- تحليل السياسات الإستراتيجية وتحليل الواردات على المستوى الكلي في شكل مجموعة دول.
- تحضيرالملفات التي تطرح على المجلس الشعبي الوطني لترقية الصادرات ومتابعة تنفيذها.

وتضم هذه المديرية خمس مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية لإستراتيجيات ترقية الصادرات.

2- المديرية الفرعية لإستراتيجيات تحليل الموارد.

3- المديرية الفرعية لإستراتيجيات التحصينات التجارية.

4- المديرية الفرعية لإستراتيجيات الدراسات الإستكشافية والترقيب.

5- المديرية الفرعية لإستراتيجيات التخليص ومتابعة البرامج.

خامسا: مديرية التكوين والتعاون والتوثيق

وتتولى ما يلي:

- ربط وتطوير العلاقات مع الهيئات الخارجية.
- ضمان ترجمة الوثائق اللازمة لنشر الوكالة، وتحضيرها للقاءات الثنائية.

[1] - المادة 05 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة في 1998 ، ص 27.

وتضم هذه المديرية أربع مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للتعاون.

2- المديرية الفرعية للتكوين.

3- المديرية الفرعية للوثائق والبحث الوثائقي.

4- المديرية الفرعية للترجمة والمنشورات.

سادسا: مديرية الإعلام والإتصال

وتتكفل بما يلي :

- وضع نظام إعلامي يتعلق بالتجارة الخارجية وتنشيط إتصال فعال تجاه المتعاملين.
- ترقية مشاريع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإعلام والإتصال.

وتضم هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للإعلام.

2- المديرية الفرعية للإعلام والإتصال.

3- المديرية الفرعية للإتصال والعلاقات العامة.

سابعا: مديرية الإدارة والوسائل

وتتولى ما يلي:

- ضمان توظيف المستخدمين وإعداد ميزانيات التسيير، ومعالجة المنازعات الإدارية والقضائية.

وتضم هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية:

1- المديرية الفرعية للمستخدمين.

2- المديرية الفرعية للمالية.

3- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

الجدول رقم (17): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

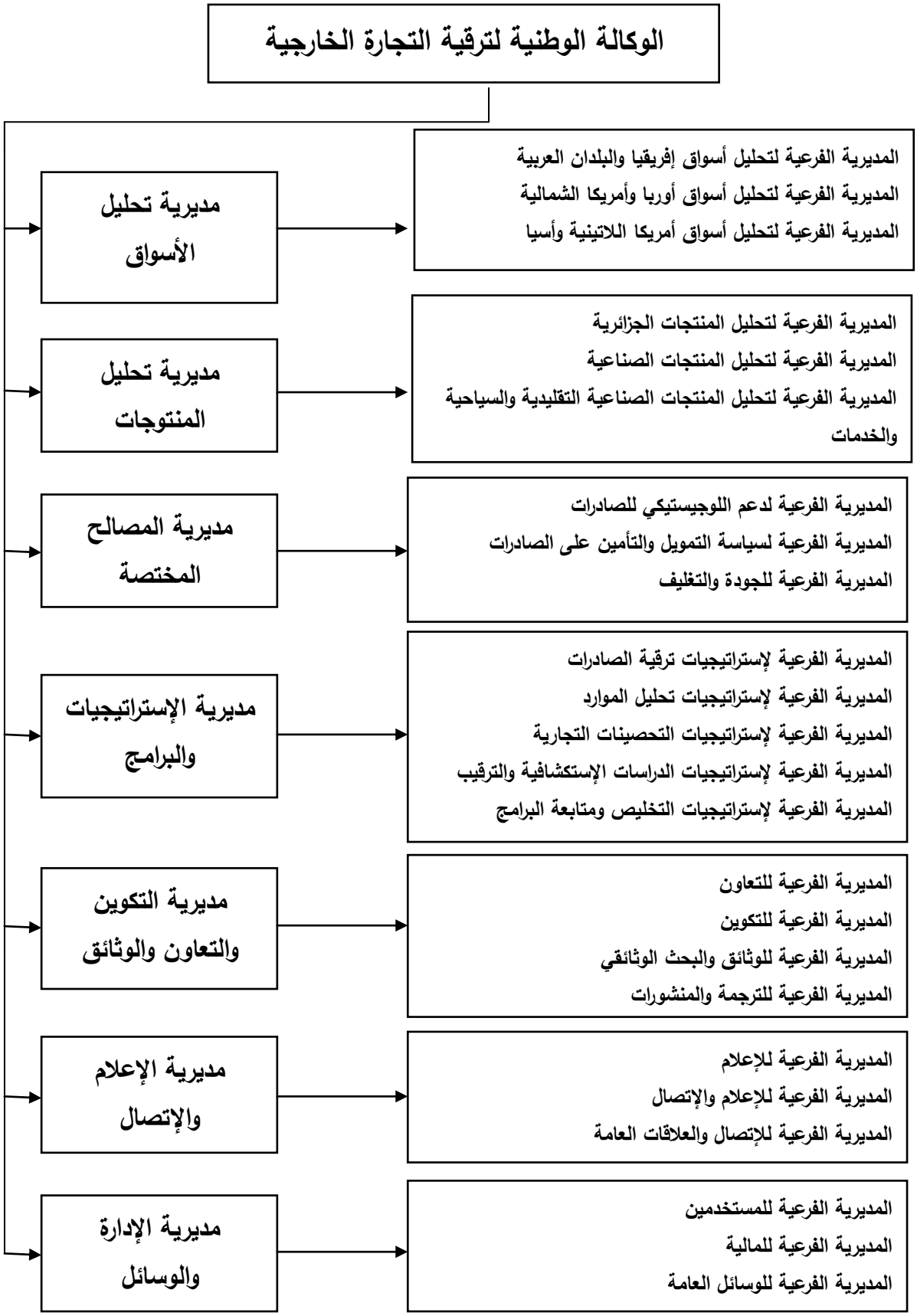

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2019.

المطلب الثاني: المعارض والتصدير والمشاكل التي تواجهها الوكالة

الفرع الأول: دراسة تطبيقية لمعرض نيامي (النيجر) الدولي

أقيم معرض نيامي الدولي الخامس لعام 2006 في قاعة الرياضات سيني كونتشي sayni kountché في الفترة الممتدة من 20 إلى 27 ديسمبر 2006 إبتداءا من الساعة الثالثة بعد الظهر بحضور سفير الجزائر بالنيجر السيد : بوكريف والسيد : حابي محماد habi mahmadou ووزير النيجر للتجارة وترقية القطاع الخاص وبحضور عدة شخصيات دبلوماسية في النيجر.

أولا: التحضير للعملية

لقد قامت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX بجمع كل المعلومات عن النيجر وعن السوق النيجيرية ككل ووضعها في ملف خاص من أجل تقديمه لكل المؤسسات الجزائرية المشاركة في معرض نيامي الدولي لكي تساعدها على متطلبات السوق النيجيري، وتتمثل هذه المعلومات في معطيات إجتماعية كعدد السكان، المساحة، الدخل، المستوى المعيشي .....إلخ.

ومعطيات إقتصادية من صادرات وواردات وأهم المتعاملين مع النيجر والقوانين والتنظيمات المرتبطة بالتجارة الخارجية النيجيرية كالنظام الجمركي والجبائي ، طرق الدفع ، نظام المبادلات والإستثمارات الخارجية.

1- أهم المنتجات الجزائرية التي تصدرها الجزائر للنيجر سنة 2005

- العجائن الغذائية 0.076 مليون دولار أمريكي.
- حاويات، قارورات، لبان 0.004 مليون دولار أمريكي.
- تجهيزات النقل والتغليف، مواد بلاستيكية 0.34 مليون دولار أمريكي.

عطور غير كحولية 0.004 مليون دولار أمريكي.

- أدوات الزينة 0.003 مليون دولار أمريكي.

2- أهم المنتجات الجزائرية التي تستوردها الجزائر من النيجر

- حبوب الذرى 0.700 مليون دولار أمريكي.
- ألات التدفئة وألات أخرى 0.001 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: المشاركة الجزائرية في هذا المعرض

جرى هذا المعرض بقاعة الرياضات وتقدر مساحتها بـ 900 م2 بمشاركة 16 مؤسسة جزائرية عارضة من مختلف القطاعات.

الجدول رقم(18): مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعرض لمختلف القطاعات

القطاع	*المؤسسات المشاركة*
قطاع الصناعات الغذائية	- NOUVELLE BISCUITERIE DE CHERCHELE - SNC BISCUITERIE BELLIH **- GROUPE EL HAMEL** - CHAMIA EL QODS - CEVITAL - CREATIVE. - SERVICE AGENCY
قطاع الصناعات الكمياوية	- SAIDEL - IMC (INDUSTRES MEDIO CHURUGI) - EURL MAREE - COSMETIQUE - VALOREX
قطاع الكهرباء والميكانيك والمعادن	-SARL ALTUB -SARL BMS ASELBICTRIC - SARL GMI ALGERIE
قطاع الصناعات المختلفة	- CAPEX
قطاع الصناعات اليدوية	- TAPUDOR
قطاع الخدمات	- ALGEX - SAFEX - CACI

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

كما لوحظ أثناء التظاهرة الغياب الغير مبرر لعدة مؤسسات ذات منتوجات جد مطلوبة ومنها :

-ENIE – ENIEM – POVAL – VITAJUS – ERIAD – AUVISSAL – EIPEL .

- التغطية الإعلامية :

أحيط المعرض بتغطية إعلامية كبيرة من طرف الصحافة النيجيرية التي وضعت شعار النوعية والإختلاف لهذا المعرض وحضور العديد من الصحافة يمثلون الإذاعة (إذاعة HORIZONFM) و(إذاعة SARAOU NIAEM) وجرائد وطنية (جريدة L'OPINION) لتحقيق تقارير مع المتعاملين الجزائريين.

ثالثا: تقييم المشاركة الجزائرية لمعرض نيامي الدولي (ديسمبر 2006)

كان من المفروض أن يقام إجتماع بعد العرض في مقر الوكالة وبحضور المدير العام للوكالة ومعظم ممثلي المؤسسات المشاركة لكن هذا الإجتماع لم يعقد بعد لأسباب مجهولة.

لكن على هامش هذه التظاهرة نظمت صبيحة خاصة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2006 على مستوى قصر المعارض تحت قيادة رؤساء الممثلين للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وغرفة التجارة وممثلين

عن الزراعة والصناعة النيجيرية ، هذا اللقاء المبرم يهدف إلى تكييف العلاقات بين رجال أعمال البلدين وتطور التبادل التجاري الذي لا يزال في مستوى ضعيف.

رابعا- حوار ممثل ألجكس مع وزير النيجر للتجارة وترقية القطاع الخاص:

لقد دار هذا الحوار بين السيد: محماد حابي وسالي سو ووزير النيجر للتجارة وترقية القطاع الخاص والسيد: شير كمال ممثل من طرف ألجكس يوم 20 ديسمبر 2006، على هامش تنظيم التظاهرة.

الحوار دار حول علاقات الشراكة الإقتصادية والتجارية بين النيجر والجزائر، وطرق ووسائل تدعيم التبادل التجاري، الإعانات التقنية داخل إطار الشراكة جنوب جنوب.

- كما إن المعرض الجزائري إستقبل عدد كبير من الزوار منهم رجال الأعمال والتجار والموزعين.
- إمضاء العقد التجاري بين المؤسسة التجارية SAIDAL والمؤسسة النيجيرية للمنتوجات الصيدلانية.
- مشروع عقد للمثل التجاري للتوزيع الخاص بالمنتوجات BMS.

خامسا: المبيعات الجزائرية للنيجر: نستخلصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (19): المبيعات المحققة من طرف المؤسسات .

الوحدة مليون دينار جزائري

المؤسسة	المبلغ الإجمالي الموطن (Domicile)	المبلغ الإجمالي للمبيعات المحققة	نسبة المبيعات
EURL MAREE COSMETIQUES	6657.60	6657.60	% 100
CHMIA EL QODS	1050.00	1050.00	% 100
VALOREX	5568.00	5568.00	% 100
CAPEX	4574.28	4574.28	% 100
TAPIDOR	1461.066	1461.066	% 100
SIM	3600	3600	% 100
CREATIVE SERVICES AGENCY	386780.83	300	% 7.75
BSCUTERIE BALLIH	5640	5640	% 100
BMS EL BI	37038.22	6700	% 18.08
GROUP EL HAMEL	3750	3750	% 100
المجموع	86360.59	52454.54	% 60.73

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

سادسا: المنتوجات الجزائرية المطلوبة في الأسواق النيجيرية حسب مختلف القطاعات

1- بالنسبة للصناعة الغذائية

- عجائن غذائية (coudés , couscous , spaghitti).
- دقيق وطحينة القمح، زيوت غذائية، بسكويت، وحلويات سكرية.
- الطماطم المعلبة والهريسة، جبن ومشتقات الحليب، عصير الفواكه.

2- بالنسبة للصناعات الكمياوية

- منظفات ومواد التجميل، عطور، مبيدات الحشرات ومقاوم الطفيليات.
- مواد صيدلانية وشبه صيدلانية، مواد البلاستيك، صبغات ودهون.

3- بالنسبة لقطاع الكهرباء، الميكانيك والمعادن

- ألات الطبخ، موقد الغاز، أجهزة تلفزيونية، مسجلات تلفزيونية، مذيعات.
- أجهزة للترطيب، مروحيات، مكيفات الهواء، ثلاجات، داجات، أجهزة للتنوير، ثريات.
- مواد التنظيف للألمنيوم، أغطية الطاولات، مواد لصناعة السكاكين، خيوط كهربائية.

4- بالنسبة للصناعات المتنوعة

- أثاث لتموين المكاتب (الطاولات الكراسي).
- أدوات مدرسية (كراريس، سيالات، أوراق وأوراق مقوى).

5- بالنسبة لصناعة تجهيزات البناء والخزف

- إسمنت، بلاط، جبس وخزف، مواد زجاجية وخزفية، مواد التزيين للجدار.

6- بالنسبة للصناعات اليدوية والتقليدية

- أقمشة الرجال والنساء، أغطية، أفرشة، ستائر، مفروشات.
- أحذية للرجال والنساء وألبسة الأطفال.

سابعا: الأهداف المرجوة من هذه التظاهرة

- تفجير إمكانيات جديدة لتطوير العلاقات التجارية والشراكة بين المتعاملين الجزائريين والنيجيريين .
- فتح إمكانية المشاركة للمتعاملين الإقتصاديين للجزائر لبيع منتجاتهم في النيجر .
- إختبار الفرص التجارية التي تحتوي عليها النيجر كأرضية أساسية مناسبة للتوغل في سوق الإتحاد الإقتصادي والمالي لشرق إفريقيا (UEMOA) التي تضم 08 بلدان (بنين، بوركينافاسو، الكودي فوار فيني بيسو، مالي، النيجر، السنغال، طوقو).

الفرع الثاني: الصادرات خارج المحروقات حسب مجموعة المستخدمين الفترة 2017

بلغت الصادرات خارج المحروقات لسنة2017 ما قيمته 1899 مليون دولار 2017.

أولا- نصف المنتجات: بلغت الصادرات الجزائرية من نصف المنتجات لسنة 2017 ما قيمته 384 1 مليون دولار بنسبة 73 % من مجموع المنتجات المصدرة خارج المحروقات مبينة كما يلي:

الجدول رقم (20): الصادرات من نصف المنتجات لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين

	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار	مليون دينار جزائري
المذيبات النفثا(زيوت من تقطير قطران الفحم)	856.37	530.01	58 809
غاز الامونيا	1210.07	341.76	37 921
الاسمدة	1364.26	323.71	35 918
الهيليوم	2.66	43.11	4 783
الميثانول (كحول الميثيل)	85.18	31.30	3 473
الزجاج المسطح والمبلل	113.34	30.82	3 419
البنزين	32.85	27.07	3 003
الحديد المنصهر الخام الغير مسبك	27.00	8.44	936
جلود الاغنام المدبوغة	4.57	8.11	900
الورق والورق المقوى	4.88	4.84	537
مصنوعات ومنقوشات من الجبس	36.04	4.75	528
جلود مدبوغة من قشرة الاغنام	1.11	3.51	389
مشتقات مسلفنة ، المنترة والمنترزة من الهيدروكاربونات	2.44	3.12	346
بقايا ومخلفات الورق	15.00	2.55	283
جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف	0.13	2.11	234
اغلفة من الورق والورق المقوى	2.03	1.81	200
البسكويت مع المحليات المضافة	1.21	1.51	167
الفلين المضغوط	0.42	1.16	129
السدادات من الفلين الطبيعي	0.09	1.12	124

المذيبات والمخففات العضوية	1.62	1.07	119
المبيدات الحشرية والقوارض ومبيدات الاعشاب والمماثلة	0.07	0.93	103
منتجات مدرفلة من حديد أو صلب غير سباكي	1.32	0.92	102
المجموع		**1 384**	**153 565**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من صادرات نصف المنتجات تعود إلى الصادرات من المذيبات بمبلغ 530.01 مليون دولار، وغاز الأمونيا بـ 341.76 مليون دولار.

ثانيا- الغذاء: بلغت الصادرات من الغذاء لسنة 2017 ما قيمته 348 مليون دولار بنسبة 18 % من مجموع المنتجات المصدرة خارج المحروقات ولمعرفة تفاصيل هذه الأخيرة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (21): الصادرات من الغذاء لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين

	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار	مليون دينار جزائري
السكر	499.06	225.46	25 016
التمور	46.14	51.34	5 696
المياه المعدنية والغازية	25.32	12.29	1 363
الزبدة ، دهن زيت الكاكاو	1.76	8.51	944
زيت الصوجا	7.59	8.34	925
الخروب وبذور الخروب	8.75	7.73	857
الكمأ ، طازجة أو مجمدة	0.54	4.26	473
معكرونة غذائية	5.61	3.20	355
عباد الشمس أو زيت القرطم	2.78	3.14	349
دبس السكر	22.10	2.80	311
سمك طازج أو مجمد	0.65	2.22	246
سمك التونة الأحمر	0.33	1.99	221
الرخويات بخلاف الأخطبوط والحلزون	1.38	1.92	214
جمبري	0.15	1.79	198

الكسكس	2.40	1.64	182
سمن	0.90	1.12	124
العصائر ومخاليط العصير	2.19	0.85	94
المشروبات غير الكحولية	1.84	0.75	84
شوكولا ومستحضرات غذائية أخرى بالكاكاو	0.32	0.69	76
البصل والكراث طازجة أو مبردة	1.88	0.60	67
النبيذ من العنب الطازج	0.26	0.57	64
تونة	0.12	0.49	55
حلزونات غيرها من البحريات	0.35	0.49	54
محضرات مركزة ومستخلصات للصناعات الغذائية	0.13	0.48	53
أسماك مجمدة	0.06	0.37	41
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل طازجة مبردة	1.52	0.37	41
البطاطس المبكرة (عدا البذور)	0.82	0.35	38
المستحضرات التي تعتمد على المستخلصات	0.05	0.28	32
القشريات وغيرها من الجمبري	0.02	0.28	31
الزبادي والكمأة الجافة	0.35	0.51	56
بيض الطيور ، طازجة ، محفوظة أو مطبوخة	0.12	0.24	27
المجموع		**348**	**38613**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من صادرات الغذاء تعود إلى الصادرات من مادة السكر بمبلغ 225.46 مليون دولار، ومنتوج التمور بـ 51.34 مليون دولار، والمياه الغازية والمعدنية بـ 12.29 مليون دولار.

ثالثا- المواد الخام: بلغت الصادرات من المواد الخام لسنة 2017 ما قيمته 73 مليون دولار بنسبة 4 % من مجموع المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات ولمعرفة التفاصيل نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (22): الصادرات من المواد الخام لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين

	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار	مليون دينار جزائري
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	1032.59	55.13	6 118
بقايا ومخلفات الورق	59.86	9.99	1 108
الفلبين الطبيعي الخام	2.87	2.02	232
الخبث والحمم وبقايا تحتوي على معادن أو زرنيخ	2.80	1.77	196
الصوف ، غير الممشط أو الممشط	2.16	1.24	138
ألياف اصطناعية منقطعة	0.71	0.71	79
المخلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية أو الشموع	1.10	0.64	71
ألياف اصطناعية منقطعة ، مندفة ، ممشطة	0.56	0.52	58
صوف ، وبر ناعم أو خشن ، او مندوف أو ممشط	1.28	0.36	40
الرخام والحجر الجيري الخام أو السبيك أو الرقيق	1.45	0.10	12
الجبس	1.07	0.09	10
زيت الزيتون	0.03	0.09	10
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، وجزئياتها المؤكسدة المجففة، الكبريتية، المنفوخة، المغلية	0.12	0.07	7
الدهون من الحيوانات الأبقار أو الأغنام والماعز	0.04	0.04	5
المجموع		**73**	**8099.9**

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من صادرات المواد الخام تعود إلى الصادرات من فوسفات الكالسيوم الطبيعي بمبلغ 55.13 مليون دولار، وبقايا من مخلفات الورق بـ 9.99 مليون دولار، والفلين الطبيعي الخام بـ 02.02 مليون دولار.

رابعا- سلع المعدات الصناعية: بلغت الصادرات من سلع المعدات الصناعية لسنة 2017 ما قيمته 74 مليون دولار بنسبة 4 % من مجموع المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات ولمعرفة تفاصيل هذه الأخيرة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (23) : الصادرات من سلع المعدات الصناعية لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين

	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار	مليون دينار جزائري
ألات الغسيل	10.65	30.14	3 345
سفن الرحلات البحرية والسفن السياحية ونقل البضائع	72.79	19.32	2 143
أجهزة استقبال التلفزيون	0.22	5.29	587
الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء	0.81	3.52	391
نفايات وخردة البطاريات	5.88	3.15	349
أجهزة كهربائية للهاتف أو التلغراف	0.02	2.95	327
أجزاء من الأجهزة والمركبات الجوية	0.00	1.56	173
البطاقات الذكية	0.02	0.90	100
أصناف من روبنيتيرز وأجهزة مماثلة	0.02	0.65	73
آلات وأجهزة للحشو أو الإغلاق أو التقطيع أو وضع العلامات وزجاجات السد ، والجرار ، والأنابيب والحاويات المماثلة	0.01	0.64	71
آلات معالجة البيانات الإلية ووحداتها	0.00	0.61	68
أجزاء من آلات الحفر	0.01	0.55	61
أجزاء من الغسالات	0.02	0.54	59
أجهزة الطرد المركزي وأجزائها	0.05	0.53	59
المجموع		**74**	**8211**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من صادرات المعدات الصناعية تعود إلى الصادرات من ألات الغسيل بمبلغ 30.14 مليون دولار، وسفن الرحلات البحرية والسفن السياحية وغيرها من السفن المماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع وب 19.32 مليون دولار، أجهزة إستقبال التلفزيون الخام بـ 05.29 مليون دولار، ويرجع هذا إلى وجود عدة مجمعات لصنع وتركيب أجهزة التلفزة كمجمع كوندور وإريس...إلخ.

خامس- سلع الاستهلاك الغير غذائية: بلغت الصادرات من سلع الاستهلاك الغير غذائية لسنة2017 ما قيمته 20 مليون دولار 2017 بنسبة 01 % من مجموع المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات ولمعرفة تفاصيل هذه الأخيرة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (24): الصادرات من سلع الإستهلاك الغير غذائية لسنة 2017 حسب مجموعة المستخدمين

	الكمية	القيمة	
	مليار طن	مليون دولار	مليون دينار جزائري
الأدوية	0.97	3.76	417
حفاظات الأطفال	2.16	3.35	371
تشكيلة من الثلاجات والمجمدات والحافظات	1.01	3.11	345
مواد تغليف أو النقل من مادة البلاستيك	1.08	2.54	282
منتجات صيدلانية غير الأدوية	0.25	1.42	157
مزيل روائح الجسم ومضادات التعرق	0.28	1.24	138
أقمشة شاش	0.15	0.45	50
الورق والورق المقوى	0.64	0.38	42
أجزاء الهوائيات	0.00	0.25	27
الكتب والكتيبات والمواد المطبوعة المماثلة	0.05	0.23	25
بطاريات وبطاريات كهربائية	0.00	0.21	24
أثاث المجمدات ، حافظات من نوع الخزانة	0.06	0.20	22
أثاث من مادة البلاستيك	0.11	0.14	15

أجهزة الإضاءة (بما في ذلك الأضواء وأجزائها)	0.12	0.13	14
عطور وتواليت	0.02	0.12	14
أجهزة الطهي الغازية وصواني التدفئة	0.03	0.12	14
الثلاجات المنزلية	0.03	0.10	11
فراشي وفراشي للطلاء ، التغطية بالحساء ، الطلاء	0.02	0.10	11
السجاد وأغطية الأرضية من المنسوجات	0.03	0.10	11
المجموع الفرعي		**17.9**	**1 990**
المجموع		**20**	**2 219**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من صادرات السلع الإستهلاكية الغير غذائية تعود إلى الصادرات من منتوج الأدوية بمبلغ 3.76 مليون دولار، وحفاظات الأطفال بـ 3.35 مليون دولار، وتشكيلة من الثلاجات والمجمدات والحافظات بـ 3.11 مليون دولار، وترجع إمكانية تصدير المنتجات الصيدلانية إلى وجود مجمع صيدال الذي يتمتع بقدرة على التصدير.

الفرع الثالث: نموذج الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا لسنة 2017 حسب قطاعات النشاطات

بلغت الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا ما قيمته 50 مليون دولارحسب القطاعات التالية:

أولا- قطاع الصناعات الغذائية: بلغت الصادرات الجزائرية من منتجات الصناعات الغذائية نحو موريتانيا ما قيمته 49 مليون دولار معظمها لمنتج السكر بحصة 92 % كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): أهم المنتجات من الصناعات الغذائية المصدرة نحو موريتانيا لسنة 2017

أهم منتجات الصناعات الغذائية المصدرة	القيمة (مليون دولار)
السكر	46.02
التمور	1.71
المارغرين	0.57
العجائن الغذائية	0.61
البسكويت المضاف إليه محليات	0.05
المياه المعدنية والغازية	0.05

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

ثانيا – قطاع الصناعة: بلغت الصادرات الجزائرية من منتجات قطاع الصناعة المصدرة نحو موريتانيا ما قيمته 01 مليون دولار معظمها لمنتجات المصل المضاد والأدوية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (26): أهم منتجات الصناعات المصدرة نحو موريتانيا لسنة 2017

أهم منتجات الصناعات الغذائية المصدرة	القيمة (مليون دولار)
المصل المضاد، أجزاء الدم الأخرى والمنتجات المناعية	0.11
الأدوية	0.10
المناديل و الحفاظات الصحية ، وحفاضات الأطفال	0.09
البلاط و ألواح الرصف و تغليف الجدران من السيراميك	0.09
آلات و أجهزة تكييف الهواء	0.06
الثلاجات و المجمدات الحافظة	0.05
الأدوات، و الأجهزة، و النماذج المصممة للعرض	0.05
الجرارات	0.04

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

الفرع الرابع: المشاكل التي تواجهها الوكالة

تواجه الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية عدة مشاكل على المستوى الداخلي والخارجي

أولا: على المستوى الداخلي

- نقص في الإمكانيات المالية لترويج المنتجات الجزائرية إلى الخارج.
- قلة الموارد البشرية المؤطرة (كإطارات ذات تخصصات تقنية عالية).
- لا تمتلك الوكالة الإمكانيات المالية لخدمات الإشتراك.
- تعاني الوكالة من نقص في التنسيق مع الهيئات الأخرى المتصلة في التجارة الخارجية.
- نقص سياسة الإتصال بين الوكالة والمؤسسات الإقتصادية الأخرى الوطنية والأجنبية.
- نقص الوسائل المادية والمعنوية أدى إلى تأخر وصول المعلومات والإحصائيات اللازمة للعمل.

ثانيا: المشاكل على المستوى الخارجي

- غياب هياكل خاصة لدراسة تقنيات السوق الدولية وهذا ما يعيق الوكالة في إيجاد منافذ للمنتجات الوطنية القابلة للتصدير.

- صعوبة القيام بإتصالات تجارية مع المؤسسات والأسواق الأجنبية ومنه صعوبة مساعدة المصدرين الجزائريين.

- صعوبة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالأسعار المحددة في الأسواق الدولية في الوقت المناسب بسبب غياب مصالح الإعلام التجاري نتيجة لنقص الأساليب الإعلامية الحديثة.

المطلب الثالث: نموذج عن شركة جزائرية منخرطة مع الوكالة (مجمع صيدال)

للربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي ، قمنا بإختيار مجمع صيدال كدراسة وذلك بإعتباره الرائد حاليا في صناعة المواد الصيدلانية في الجزائر من جهة، وبين المؤسسات الوطنية التي خاضت تجربة إقتحام الأسواق الخارجية عن طريق التصدير من جهة أخرى، فهو يعد من أهم التجارب الناجحة في ميدان الإستثمار بالجزائر.

الفرع الأول: بطاقة فنية حول مجمع صيدال[1]

يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الإقتصادية التي نشأت عن طريق إعادة الهيكلة للمؤسسة العمومية الإقتصادية ، فلقد مر بعدة مراحل ، ففي البداية عرف القطاع الصيدلاني نشاط مجموعة المخابر MERELL –TORAUDE و LABAZ اللذان تم تأميمهما في عام 1971 وأصبحا يعرفان ب: بيوتك BIOTIC ، وحدة قسنطينة ، وفارمال PHARMAL وحدة الدار البيضاء.

بعدها جاء تأسيس الصيدلة المركزية الجزائرية بمرسوم رقم 77-06 بتاريخ 1977/01/23 ، والتي أوكلت لها مهمة الصناعة وكذا تسويق الأدوية ، ثم إعادة هيكلة هذه الأخيرة بموجب المرسوم رقم 82-161 بتاريخ 1982/03/24 تحت إسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ، والتي تضمنت الفروع التالية وهي مؤسسات مستقلة عن بعضها:

- فارم PHARM : أسند لهذه المؤسسة مهام تسويق الادوية وتضم –ENOPHARM – ENOPHARM – ECOPHARM .

- إني إميدي EN-EMEDI : أسند لها مهام تسويق العتاد الطبي.

- أما الأخيرة والتي هي موضوع دراستنا وهي SAIDAL فتتمثل مهمتها في تصنيع وتسيق الأدوية ذات الإستعمال البشري والبيطري.

[1]- وثائق مجمع صيدال

وفي سنة 1988، أصبحت صيدال مؤسسة حكومية ذات إستقلالية في التسيير ولها قانون أساسي جديد، وبعدها تم تحويل الشركة إلى مجمع صناعي والذي أصبح ساري المفعول إبتداءا من 1998/02/02 متضمنا ثلاث فروع : أنتيبيوتيكال – فارمال– وفرع بيوتيك.

– مجمع صيدال هو عبارة عن شركة ذات أسهم، يقدر رأس مالها 2500 مليون دج، ويتكون من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي.

الفرع الثاني: مهام وأهداف مجمع صيدال

أولا: مهام المجمع[1]

– إنتاج وإستيراد وتصدير كل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيميائية على شكل مواد أولية أو منتجات نصف تامة أو تامة الصنع قصد الإستعمال البشري والبيطري.

– الإمداد وتحضير السياسة العامة للمجمع الصناعي ، وتقديم الخدمات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

– النشاطات الترويجية والتسويقية المتعلقة بالمؤسسة والبحث عن المجال الطبي وصناعة الأدوية.

– عموما كل العمليات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأهدافها الإجتماعية ، وكل المواضيع ذات الطابع المساعد للمؤسسة، والعمل على تلبية إحتياجات السوق الوطني من الأدوية.

ثانيا: أهداف المجمع[2]

– تطمح شركة صيدال في تعزيز وضعيتها في السوق المحلي وترقيتها على المستوى الدولي.

– العمل على تحقيق الأمن الدوائي بالإحتكاك بالمخابر الدولية.

– زيادة حجم انتاجها وقدراتها التسويقية لزيادة حجم مبيعاتها والرفع من رقم أعمالها .

– العمل على تغطية أكبر نسبة ممكنة من الاحتياجات الوطنية من الادوية لتقليص فاتورة الاستيراد.

– تقديم أدوية بنوعية عالية الجودة وبأسعار تنافسية.

– تعميم التكوين في مجمل الإطارات، بغية إتمام معارفه وتفهم التغيرات والتطورات الحالية للمجتمع.

[1]– نجاري جيلالي، **ملتقى وطني حول تنمية الصناعة الدوائية من خلال مؤسسة صيدال**، شرشال، 1999، ص06.

[2]– لبصير إسلام وسليماني الحسين، الملتقى العلمي الدولي حول **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الصناعي في الجزائر**، دراسة حالة صيدال، جامعة البليدة، 06 و07 نوفمبر 2018، ص11.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال وتطور نشاطه

أولا: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

الجدول رقم (27): الهيكل التنظيمي للمجمع

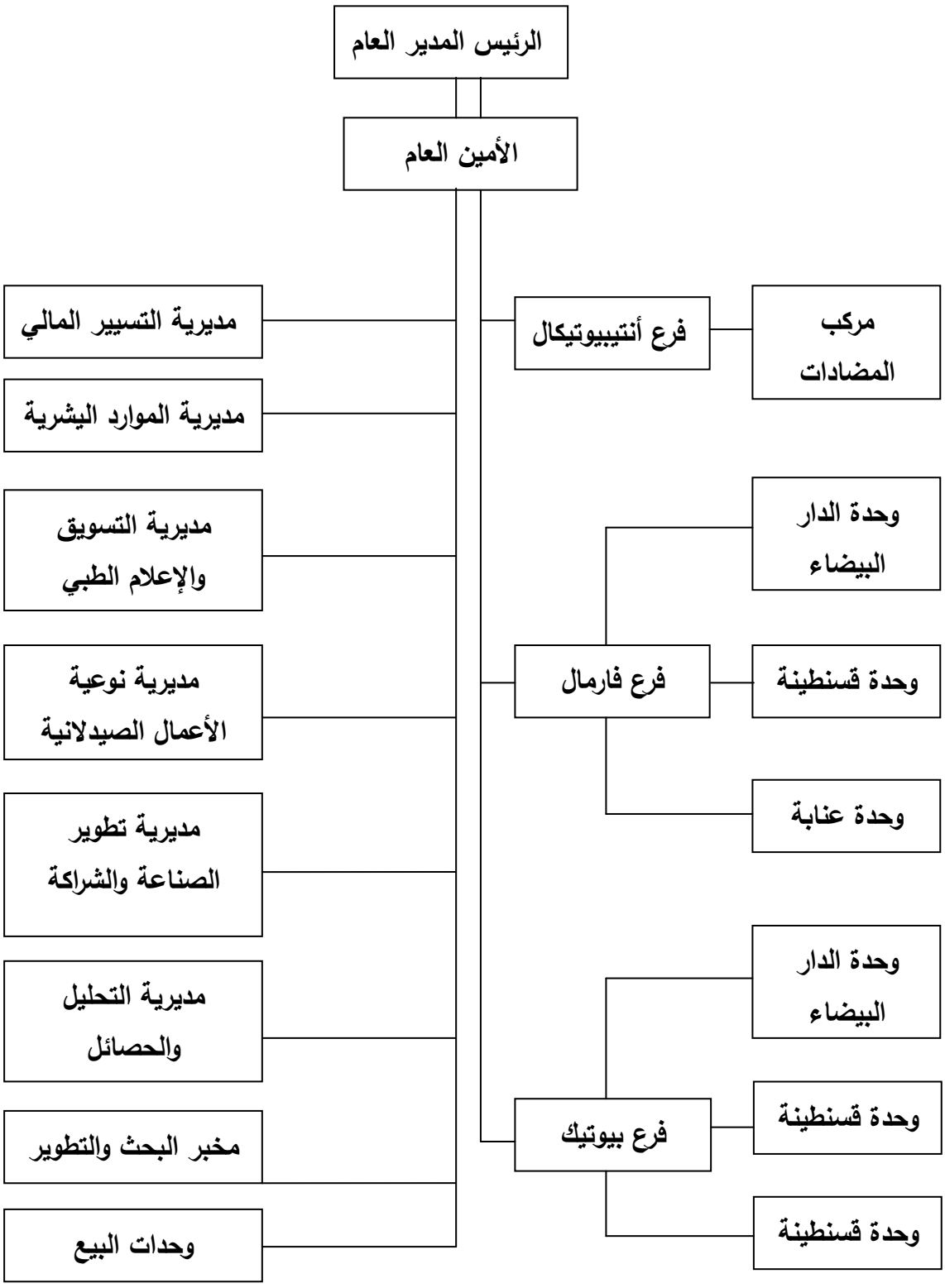

المصدر : نقلا عن الموقع الإلكتروني **www.Saidalgroup.dz**

يتكون الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال من:

أولا : الإدارة العليا

وهي السلطة العليا في المؤسسة وتتمثل أساسا في:

1- الرئيس المدير العام : يوجد في أعلى هرم المؤسسة ومن مهامه:

- تحديد الإستراتيجية ووضع السياسات المتبعة.

- تمثيل المجمع داخليا وخارجيا، والإجتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات الجارية على مستوى المجمع، يتكون من تسعة أعضاء.

2- الأمين العام: هوهيئة إستراتيجية تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية إتخاذ القرارات.

ثانيا: الفروع

يتكون مجمع صيدال من ثلاثة فروع متخصصة في إنتاج الأدوية على شكل شركات ذات أسهم، كل شركة يسيرها مجلس إدارة مع مراقب حسابات، وهذه الفروع هي:

1- **فرع فارمال** : هو أحد فروع المجمع بعد إعادة هيكلته، يتكون هذا الفرع من ثلاثة وحدات إنتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية، وهذه الوحدات هي: وحدة الدار البيضاء، وحدة عنابة، وقسنطينة.

2- فرع بيوتيك : نتج فرع بيوتيك عن إعادة هيكلة صيدال، يحتوي على عدة وحدات هي: وحدة الحراش وحدة جسر قسنطينة، وحدة شرشال، وحدة باتنة.

3- فرع أنتيبيوتيكال : يعتبر أهم الفروع الهامة في المجمع ، يختص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلية وغير البنيسيلية، مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية.

ثالثا : مركز البحث والتطوير CRD

أنشئ في جويلية سنة 1999، يشرف على البحوث العلمية الخاصة بالأدوية وتطويرها والتقنيات الصيدلانية، من ضمن مهامه المساهمة في إعداد سياسة تطوير من أجل ابتكار صيدلاني متواصل

يوظف أكثر من 233 عامل.

رابعا: الوحدات التجارية

للمجمع ثلاثة وحدات تجارية هي :

1- الوحدة التجارية بالوسط: أنشأت سنة 1996، مهمتها تسويق منتجات المجمع.

2- الوحدة التجارية بالشرق: أنشأت سنة 1999، تضمن تغطية أكثر من 18 ولاية.

3- الوحدة التجارية بالغرب: أنشأت سنة 2000، مكلفة بتغطية الجهة الغربية للبلاد.

خامسا : المديريات

للمجمع ستة مديريات هي:

1- مديرية تسيير المحفظة والإستراتيجية المالية: تقوم بوضع الإسترتيجيات المالية والتخطيط المالي.

2- مديرية الموارد البشرية: تهتم بشؤون أفراد العاملين وتنظيم العمل وفق الإستراتيجية المحددة.

3- مديرية التسويق والإعلام الطبي: تهتم بتدعيم النوعية، الجودة، الإتصال الطبي، دراسة السوق وإعداد المجلات والنشرات الداخلية وتكوين شبكات المندوبين الطبيين عبر الوطن.

4- مديرية التطوير الصناعي والشراكة: تعمل على تطوير أساليب الإنتاج وترقية التحالفات مع المخابر العالمية، بهدف رفع المستوى وتعزيز مكانة المجمع.

5- مديرية ضمان الجودة والأعمال الصيدلانية: تهتم بمراقبة مدى تطابق المواد المنتجة مع المعايير الأصلية، والعمل على تحسين الجودة والنوعية لضمان صحة المستهلك.

6- مديرية المراجعة والتحليل والتركيب: تهتم بالمراجعة الداخلية والتحليل المالي لحسابات المجمع.

ثانيا: تطور نشاط مجمع صيدال

1- تطور الإنتاج: شهد الإنتاج في مجمع صيدال تطورا في الكمية والقيمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تطور إنتاج مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2014

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية 10م^3/و	121111	124371	126517	115897	122344	135141	133025
القيمة 10م^3/دج	4827116	5230655	6152464	5514746	6096963	6887550	9193809
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**/**
الكمية 10م^3 /و	139988	134605	131048	135573	130676	111020	/
القيمة 10م^3 دج	10167776	8945845	9636263	10362003	10719779	8483261	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (2002-2014) les rapports de gestion

نلاحظ بأن كمية الإنتاج سجلت تزايدا ملحوظا وهذا راجع لقيام المجمع بمجموعة من الإصلاحات في مجال هياكل وتجهيزات وظروف الإنتاج، كما أن الإستقلالية في إتخاذ القرارات التي منحت للفروع والتي تدخل في إطار إعادة هيكلة المجمع أعطت نتائج حسنة من حيث الزيادة في الإنتاج، ألا أن هناك إنخفاض طفيف في الإنتاج سنة 2005 و 2008 راجع إلى زيادة الواردات.

كما شهد الإنتاج إنخفاض ملموس في سنة 2010 و 2011 ، وهذا راجع لإتباع سياسة تخفيض المخزون من المنتجات التامة.

أما في سنة 2012 عاد الإنتاج للإرتفاع بسبب تشجيع الدولة للإنتاج المحلي من الدواء وتقديم الدعم اللازم لذلك، وفي سنة 2013 إنخفض الإنتاج بسبب توقف مصنع باتنة وشرشال عن الإنتاج من أجل إعادة تنظيمهما وتزويدهما بالمعدات اللازمة.

كما شهد الإنتاج في سنة 2014 إنخفاض شديد نتيجة لإعادة هيكل مجمع صيدال.

2- تطور المبيعات: يمكننا عرض كمية وقيمة مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2014 في الجدول الموالي:

جدول رقم (29): تطور مبيعات مجمع صيدال خلال الفترة 2002-2014

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية 10 $م^3$ و	123000	122540	119200	112042	112650	118715	126218
القيمة 10 $م^3$ دج	5820809	6129512	6578622	6720843	7222361	8022397	9882486
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	/
الكمية 10 $م^3$ و	119498	/	/	/	/	102563	/
القيمة 10 $م^3$ دج	9783274	1119631 8	1210151 4	1220645 9	1146184 7	9789026	/

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (2002-2014) les rapports de gestion

نلاحظ أن هناك إنخفاض في المبيعات سنة 2002، 2003، 2004، 2005، 2009

وذلك راجع إلى:

- المنافسة غير القانونية للمتعاملين الخواص في السوق الجزائري.
- إنخفاض مشتريات الزبون- DIGROMED- خاصة لسنة 2009.
- إرتفاع تكلفة إنتاج بعض المواد وطول مدة توزيعها، مما يجعلها تتجاوز فترة الصلاحية، وهو ما أدى بالفروع الإنتاجية إلى تطبيق سياسة البطء في الإنتاج، مما أثر سلبا على معدل المبيعات.

أما بالنسبة لرقم الأعمال فهو في تزايد مستمر، وهذا راجع إلى تركيز المجمع على بيع منتجات ذات قيمة عالية ومطلوبة في السوق، لكن هناك إنخفاض في قيمته سنة 2000 ، 2009 ، 2013 ، 2014 وذلك نتيجة إلى الإنخفاض الملحوظ في كمية المبيعات لهذه السنوات.

خلاصة الفصل الثاني

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري من أجل النهوض بالتجارة الخارجية خارج المحروقات والجهود المبذولة في سبيل تنميتها، تبين لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على مادة وحيدة وهي المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة جدا لم تتجاوز 05 % في أحسن الحالات من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وهو الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل ترقيتها وتنويعها، كتقديم الحوافز المالية والجمركية والجبائية ، وكذا إنشاء مجموعة من الهيئات، كالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي تعتبر إحدى أهم المؤسسات الوطنية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير التجارة الخارجية، وذلك بتحسين وتدعيم المنتجات الجزائرية والرفع من مستوى الإنتاج وتوسيعه من أجل التصدير، ولربط الجانب النظري بالتطبيقي تطرقنا إلى نموذج مجمع صيدال الذي يعتبر من الرواد في ميدان إنتاج الأدوية على الصعيد الوطني ، له تجربة تفوق 40 سنة في إنتاج الأدوية ، ويرتكز نشاطها الرئيسي حول التسويق والدراسات التقنية والعلمية للمنتجات من أجل الحفاظ على موقعها في السوق.

بالرغم من كل هذه الجهود تبقى صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية بأكثر من 95 % ، الأمر الذي يستوجب على الدولة الجزائرية بذل مجهودات أكبر من أجل النهوض باقتصاد بعيد عن صادرات المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى إستعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد .وخوصصته، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي .

ورغم أنه لا يمكن إنكار الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في الدفع بالمؤسسات الجزائرية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا إلى التصدير إلى الخارج، من خلال إتخاذها العديد من التدابير والإجراءات والقوانين التي ترمي كلها إلى مساعدة ومرافقة هاته المؤسسات في طريقها للدخول للأسواق الأجنبية، إلا أن النتائج المحققة في الواقع تبقى دون مستوى سقف الطموح المربوط على عاتق هاته المؤسسات ، والدور الذي يمكن أن تلعبه كمنقذ للاقتصاد الوطني من شبح التبعية المفرطة لقطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، لهذا وجب التركيز أكثر على القطاعات أكثر تنافسية وتلبية وتحقيق تغطية للصادرات أولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في الميزان التجاري ثم التوجه ثانيا إلى الأسواق الخارجية التي تشكل منفذا صعبا خاصة مع الإجراءات الصارمة المتعلقة بالمقاييس العالمية المتعددة والتي تتطلب إعتمادا خاصا، ومن هنا يمكن القول أن تحسن أداء الإقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات.

إختبار الفرضيات

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

لا تقتصر ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات على منح الإمتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية ومنظومة إدارية كفأة **هي فرضية صحيحة** حيث أن الدولة الجزائرية وضعت آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، وتجسد ذلك عبر عدة إجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي وآخر مالي...الخ، غير أن الملاحظ من خلال تشخيص واقع التصدير في الجزائر باستعمال بعض المؤشرات الإحصائية أن الصادرات خارج المحروقات لم تصل بعد إلى المستوى المنشود ، ولم تعط النتائج الملموسة المنتظرة خلال فترة الدراسة، لتظل متواضعة ، بل هامشية تمثل 5 % من إجمالي الصادرات الجزائرية. ورغم الكم الهائل من التدابير المتخذة والإجراءات المعتمدة، هذا الوضع تطلب تحليل مختلف العراقيل و الحواجز التي

تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لدعم الصادرات خارج المحروقات ، وكان من أهمها ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، صعوبات متعلقة إما بالقانون أو بمدى إنسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، وأخرى تعترض المصدر متعلقة بالبيروقراطية وإستفحال ظاهرة الفساد الإداري وغيرها، فمسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تقتصر فقط على منح الامتيازات و الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية، ورفع كفاءة الأجهزة الاقتصادية والإدارية وتبني فكرة حوكمة المؤسسات، وتوفير المرونة الكافية والخدمات المتميزة لتهيئة البيئة والإطار السليم لترقية الصادرات، كي تلعب دورا محوريا في التنمية.

الفرضية الثانية: لم تسجل الصادرات خارج المحروقات تطورا إيجابيا خلال الفترة 2000-2018.

هي فرضية خاطئة سجلت الصادرات خارج المحروقات تطورا إيجابيا طفيفا خلال الفترة 2000-2018.

الفرضية الثالثة: ما زالت التجارة الخارجية في الجزائر تعاني من التبعية لقطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات الجزائرية **هي فرضية صحيحة**، بحيث أن صادرات المحروقات تمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات وتبقي الصادرات خارج المحروقات هامشية بنسبة لا تتجاوز 05 % في أحسن الحالات.

النتائج:

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

1- إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الإعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار.

2- أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وذلك بإنتهاج سياسة إصلاح إقتصادي حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الإقتصاد الوطني التي منها تحرير المبادلات التجارية كما قامت بإصلاح الوحدة الإنتاجية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بعملية الخوصصة إلى جذب الإستثمار الأجنبي.

3- يساهم القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات بواسطة تنشيط العمل الإستثماري والتجاري والإنتاجي للمؤسسات وبالتالي دعم عملية التصدير.

4- تبقى قدرة تكيف الإقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة فعلى مستوى الجهاز الإنتاجي فشلت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين وضعه وبقي يعاني من إختلالات عديدة ما أثر على قدرته على تلبية الحاجات الداخلية وإعتماد الإقتصاد على الإستيراد.

5- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أو حتى الإغلاق والإمتناع عن الإنتاج.

6- تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في تحسين الميزان التجاري.

7- حتى بعد إتباع سياسة ترقية التجارة الخارجية لم يتحقق التنويع ولا الزيادة في الصادرات خارج المحروقات فلحد الآن مازالت هذه الصادرات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها مع زيادة وارداتنا بصفة متسارعة.

8- لا يزال الإقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه كما أن توجه هذه الإستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة(صناعة المحروقات)، الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين نظرا لإرتفاع عوائده.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها إستخلصنا التوصيات التالية:

- الدراسة الشاملة للإقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- إتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات لدعم التجارة والاستثمارالوطني.
- تفعيل دور شركات تأمين الصادرات وتبسيط وشفافية إجراءاتها الإدارية.
- تمويل صادرات المؤسسات بانتهاج أساليب أكثر شفافية، وتبسيط إجراءاتها الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة ، وذلك عن طريق إدارة مصرفية عن بعد، متكاملة في خدماتها.
- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين الدول النامية.
- توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشرلإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والإستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والجمركية و العمل الإستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في التجارة الخارجية.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميتها.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

– توجيه الفوائض التي يعرفها الإقتصاد الجزائري من إرتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الإقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة إعتماده على الأسواق الخارجية من خلال إقتناء السلع الإستهلاكية.

أفاق الدراسة:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة، فإننا نعتقد أنها تتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث، نذكر من بينها:

– القطاع الزراعي كبديل للصادرات النفطية.

– كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

– عوائق التصدير خارج المحروقات في الجزائر وسبل معالجتها.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع

أ - الكتب:

1- السيد محمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية ، الطبعة الأولى، مصر،2009.

2- جمال الدين لعويسات، العلاقة الإقتصادية الدولية، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى الجزائر،2000.

3- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دارالجامعة الجديدة ، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

4- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر 2003.

5- زينب حسين عوض الله، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر 1998.

6- حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996.

7- موسى سعيد مطر وآخرون،التجارة الخارجية، دار الصفاء ، الطبعة 1،الأردن 2001.

8- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 2001.

9- محمد عبد العزيز مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، مصر.

10- محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 1986.

11- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان 2010.

12- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ن لبنان ، 1996.

13- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيروالتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة 1993.

14- سامي عفيف حاتم، إقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر2003.

15- سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدارالمصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، مصر 2000.

16- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية الطبعة الثانية، مصر 1993.

17- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشرالطبعة الأولى، مصر 1988.

18- عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000 .

19- رشاد العصار وآخرون، التجارة خارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى الأردن، 2000.

20- Henri Guitten et Gérard Bramoulle " , Economie politique, Paris, Dalloz, 1984.

21 - Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, Armand colin, France, 1996.

ب- الرسائل والأطروحات

22- إبتسام بوشريط ،آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2010 .

23- بلقة إبراهيم، أليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف 2008- 2009.

24- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، /2013 2012.

25- عزيز أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ،الجزائر، 2007 ، ص.

ج- الملتقيات والندوات والمؤتمرات

26- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوربية والتعاون الإقتصادي العربي، الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004.

27- لبصير إسلام وسليماني الحسين، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الصناعي في الجزائر، دراسة حالة صيدال ، جامعة البليدة، 06 و07 نوفمبر 2018.

28- نوري منير، المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف 2010.

29- نجاري جيلالي، ملتقى وطني حول تنمية الصناعة الدوائية من خلال مؤسسة صيدال، شرشال 1999.

30- عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2018/2017.

31- فريدة لرقط وفتيحة ونوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الإقتصاديات النامية، ملتقى دولي حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف 2004.

د- المجلات والدوريات

32- منى مسعوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث عدد 10 جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012، ص130.

33- سهام عبد الكريم، برنامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسات إقتصادية مركز البصيرة العدد 2008/11.

34- علي لزعر، تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة إقتصادية، العدد 5 جامعة بسكرة، 2009.

هـ- القوانين والمراسيم

35- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 ، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 39 بتاريخ 16جوان2004 .

36- المادة 03 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة في 1998.

37- المادة 05 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 الصادرة في 1998.

38- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 1996/16 الصادرة بتاريخ:03 مارس 1996.

39- الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 39 /2004 الصادرة بتاريخ: 12 جوان 2004.

و- التقارير والمنشورات

40- وثائق مجمع صيدال

ي- الأنترنيت

41- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تاريخ الاطلاع 2019/02/20 على الموقع الالكتروني http//www.algex.dz

42- وزارة التجارة تاريخ الإطلاع : 2019/02/27 على الموقع الإلكتروني www.Min commerce.gov.dz

43- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير تاريخ الاطلاع 2019/02/20 على الموقع الالكتروني http//www.safex.dz

44- المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك عن الموقع الالكتروني http://www.cnis.dz

45- المديرية العامة للجمارك الجزائرية تاريخ الاطلاع : (2019/03/20) على الموقع الإلكتروني
http//www.douane.gov.dz

46- منظمة التجارة العالمية (WOTO) ، أفريل 2017

47- مجمع صيدال على الموقع الإلكتروني www.saidalgroup.dz

48- الديوان الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك عن الموقع الالكتروني
http://www.ons.dz

الملخص:

إن فترة الثمانينيات من القرن الماضي تعتبر من أصعب الفترات التي عرفتها الجزائر بسبب أزمة المديونية وركود في الإنتاج وإنخفاض في أسعار النفط، الأمر الذي دفعها إلى إنتهاج سياسة جديدة لإقتصادها والتوجه نحو إقتصاد السوق، وإنفتاح التجارة الخارجية و ٍالغاء صلاحية إحتكار المؤسسات العمومية.

وقد إنتهجت الجزائر سياساتها الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة والتدابير، ورغم كل هذا بقي الميزان التجاري يعاني من العجز، ولم ترق الصادرات إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، ترقية الصادرات الجزائرية، أجهزة الصادرات الجزائرية.

Résumé :

La période des années du quatre-vingt du siècle précédent est les plus délicates vécues par l'Algérie, en raison de la crise de la dette et de la stagnation de la production et la baisse des prix du pétrole, ce qui a forcés à adopter une nouvelle politique pour une économie orienté marché et l'ouverture du commerce extérieur et l'expiration du monopole des entreprises publiques.

L'Algérie a poursuivi sa politique visant à améliorer les exportations hors hydrocarbures et encouragé le développement économique, notamment par le biais de nombreux dispositifs et mesures, et malgré cet effort la balance commerciale est restée déficitaire, et les exportations n'a pas encore atteint le niveau souhaité.

Mots clés: Commerce extérieur, Promotion des exportations Algériennes, Dispositifs d'exportation Algériens.